الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة

اولاً : الإطار المنهجي للبحث:

تمهيد:

تحظى التجارة الخارجية بإهتمام كبير لدى الإقتصاديين نظراً لمساهمتها الفاعلة في التنمية الإقتصادية في إقتصاديات الدول لا سيما الدول الناميه منها.

ويشكل جانب الصادرات من السلع والخدمات في التجارة الخارجية جزءاً هاماً في الإقتصاد القومي وتعتبر الصادرات مورد اساسي للدوله من حصيلة العملات الحرة بما تجلبه من عملات حرة الأمر الذي يؤثر ايجابا في الدخل القومي ودعم العملة الوطنية وبألتالي تحسين معدلات سعر الصرف ، بجانب تكوين إحتياطي من النقد الأجنبي لمواجهة خدمة الديون وتسديد القروض وفوائدها ومواجهة التقلبات العالمية .

وتعتبر الصادرات غير البترولية من المكونات الرئيسية في الصادرات السودانية في السنوات السابقه أي قبل بدء تصدير البترول في العام 1999 حيث كانت تحتل المرتبة الأولى ولكنها بدات في التراجع المستمر وإنعكس ذلك على عائدات الدوله من العملات الصعبة ، ويعزى ذلك التراجع الى وجود عدد من المشاكل التي تعوق حركة الصادر غير البترولي.

مشكلة البحث:

تتميز دولة السودان بكثرة الموارد الطبيعية المتعددة الأ أن ما تحقق لا يعكس قدارت البلاد الحقيقيه من تنمية اقتصادية . كما ان سلع الصادر غير البترولي تواجه العديد من المشاكل التي تعوق حركتها وتؤدي الى عدم الإستفادة من مميزاتها ، وتتمثل مشكلة البحث في التعرف علي تطور الصادرات غير البترولية بالإضافة للوصول الي النموذج الأمثل ، كذلك معرفة مدى تأثير متغيرات البحث سعر الصرف،الواردات،الإستثمار،الناتج المحلي الإجمالي علي الصادرات غير البترولية ومعرفة اتجاة العلاقة فيما بينها ، يمكن صياغة المشكلة في شكل اسئلة كالاتية :

1- هل هنالك معوقات تعوق تطور الصادرات غير البترولية السودانية ؟

2- ماهى أفضل النماذج لتقدير دالة الصادرات غير البترولية السودانيه ؟

3- ماهي اهم محددات الصادرات غير البترولية السودانية ؟

4- هل هنالك علاقة بين متغيرات الدراسة (سعرالصرف،الواردات،الإستثمار،الناتج المحلي الإجمالي) و الصادرات غير البترولية.

5- ماهي الطرق المثلى لتقدير معدلات التغير في الصادرات غير البترولية الناتجة عن تغيرات المتغيرات المستقلة عبر الزمن.

فروض البحث:

1. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (الواردات) والمتغير التابع (الصادرات غير البترولية) في الاتجاه العكسي .
2. هنالك علاقة بين المتغيرات المستقلة (سعر الصرف –الناتج المحلي الإجمالي – الإستثمار) والمتغير التابع (الصادرات غير البترولية) في الاتجاه الطردي .

3.يعتبر الإستثمار ذا اثر غير مباشر على الصادرات غير البترولية .

أهداف البحث:

1. دراسة وتحليل اثر المتغيرات المستقلة (سعر الصرف – الناتج المحلي الإجمالي-الواردات - الإستثمار) على المتغير التابع (الصادرات غير البترولية).
2. الوصول الى أفضل نموذج قياسي للصادرات غير البترولية.
3. معرفة الصادرات السودانية في الفترة(1922_2013)م .
4. معرفة سياسات التجارة الخارجية في السودان.

أهمية البحث:

تتبلور أهمية البحث العلمية في تحليل العلاقة بين متغيرات البحث وهي المتغيرات المستقلة وهي (سعر الصرف –الناتج المحلي الإجمالي-الواردات-الإستثمار) ومعرفة درجة تأثيرها على المتغير التابع (الصادرات غير البترولية) ، اما الأهمية العملية فهي الوصول الى أفضل نموذج مقترح يبين اكثر المتغيرات التي تحدد الصادرات غير البترولية مما يساعد في التنبؤ بقيمة الصادرات غير البترولية في المستقبل .

نموذج البحث المقترح:

$$XP_t=f(EX_t,IM_t,I_t,GDP_t)$$

وذلك بالإعتماد علي النظرية الإقتصادية والدراسات السابقة

حيث ان:

XP_t= الصادرات غير البترولية.

Ex_t= سعر الصرف.

IM_t= الواردات.

I_t= الإستثمار.

GDP_t= الناتج المحلي الإجمالي.

منهج البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج القياسي في الجانب التحليلي حيث تم تكوين نموذج وتم تحليله وفقا للمراحل التالية :

1- مرحلة التوصيف : حيث تمت في هذه المرحله التعرف بمتغيرات النموذج ، وتحديد الشكل الرياضي للنموذج ، وبيان الاشارات المتوقعة لمعالم النموذج .

2- مرحلة التقدير : تم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية .

3- مرحلة الاختبار : تم استخدام عدة اختبارات وهي :

- اختباري سكون السلسله (Augmented Dickey- Fuller) و (Phillips and Perron) .
- اختبار التكامل المشترك (Johansson) .
- اختبار(t) واختبار (f) ومعامل التحديد (R^2) .
- اختبار (Durbin- Watson) .
- اختبار (ARSH) و (White Heteroskedasticity) .

6- مرحلة التنبؤ : وتم استخدام اختبار (Theil).

مصادر البيانات:

مصادر اولية: متمثلة فى الكتب و الدراسات السابقة الى جانب الدوريات و المنشورات.

مصادر ثانوية: متمثلة في تقارير بنك السودان المركزي والجهاز القومي للإحصاء للأعوام(1992_2013)م

حدود البحث:

- **الحدود الزمنية :** اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية من 1992 -2013 .
- **الحدود المكانية :** اقتصرت الدراسة على دولة السودان .

هيكل البحث:

يتكون البحث من المقدمة و اربعة فصول والخاتمة وكل فصل ينقسم إلى عدد من المباحث ، المقدمة تشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة ويتحدث الفصل الأول عن مفاهيم أساسية لبناء النماذج الإقتصادية ، اما الفصل الثاني يتحدث عن التجارة الخارجية في السودان ، والفصل الثالث يتتحدث عن الصادرات غير البترولية في السودان ،و الفصل الرابع يتحدث عن توصيف وتقدير نموذج الصادرات غير البترولية ،اما الخاتمة تشتمل على النتائج والتوصيات .

ثانيا : الدراسات السابقة

1/ سناء إبراهيم محمد عمر – دور الصادرات السودانية الغير نفطية في تنمية الإقتصاد الوطني خلال الفترة الزمنية 1995-2005 – بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير –2007– جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة البحث في تناول دور الصادرات غير البترولية في التنمية الإقتصادية حيث يواجه هذا القطاع عدد من المشاكل التي تؤثر على انسياب حركة الصادر مما يحدث خلل في القطاعات الأخرى، فيؤدي هذا الخلل إلى تبديد الجهد المبذول لتحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة.

منهج الدراسة:

المنهج المتبع هو المنهج الوصفي والتاريخي .

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

1- تعاني الدول النامية من مشاكل واضحة في حصولها على التمويل اللازم لتطوير عمليات التجارة الخارجية وذلك نسبة لارتفاع نسبة المخاطر في تلك الدول .

2- تتلخص أهم مشاكل الصادرات السودانية غير النفطية في عدم وجود البنية التحتية اللازمة لقيام مشروعات الإنتاج الموجهة نحو الصادر .

أهم توصيات الدراسة:

1- لا بد من وجود قاعدة معلومات متعلقة بالأسواق المحلية والعالمية عند الطلب العالمي والمحلي وحتى المخزون المحلي وترتبط هذه الوحدات بالتجارة وتمكنها من نقل البيانات إليها بسرعة وبدقة .

2- المحافظة على ثبات واستقرار سياسة الصادر لإعطاء السياسات المصداقية اللازمة.

2/ فاطمة عثمان عافية – اثر الصادرات غير البترولية في الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة 1994- 2006 – بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي – 2009 – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

مشكلة الدراسة:

تكمن المشكلة في دراسة تذبذب الصادرات السودانية غير البترولية وخاصة المحاصيل الرئيسية التي كانت تحتل المراتب الأولى في الصادر حيث أصبحت تعاني من تراجع وإنخفاض وانعكس ذلك على الناتج القومي ودراسة التنوع في الصادرات السودانية والمعوقات والمشاكل التي تواجه الصادرات غير البترولية وكذلك دراسة اثر اعتماد السودان على تصدير سلعة البترول.

منهج الدراسة:

المنهج المتبع هو المنهج الوصفي والتاريخي .

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

1- إنخفاض مساهمة الصادرات غير البترولية في الناتج القومي الإجمالي يرجع إلى المعوقات التي تواجهها هذه الصادرات.

2- يواجه قطاع الصادر ضعف في نوعية المصدرين من حيث الكفاءة المعلوماتية والإدارية.

أهم توصيات الدراسة:

1. على الدولة بذل مجهود للارتقاء بالصادرات غير البترولية إذ أن التباين من عام إلى أخر يؤدي إلى الفقدان التدريجي للأسواق .
2. دعم قطاع الصادر والتعريف بسلع التصدير ومزاياها .

3/ مهدي إبراهيم الحسن – أثر تطبيق نماذج المعادلات الآنية على دراسة قطاع صادرات السودان للفترة (1990- 2007)- بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير – 2009- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في مدى تأثير المتغيرات ذات العلاقات المتداخلة وقياس درجة تأثير كل متغير في نموذج الدراسة على المتغيرات الأخرى .

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تعتمد على المنهج التحليلي القياسي بصورة أساسية أي منهج الإقتصاد الكمي واستخدام المنهج الوصفي في تجميع وعرض المعلومات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة.

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

1. العلاقة الموجبة بين سعر الصرف والصادرات.
2. الضرائب ورسوم التصدير لها تأثير سالب على الصادرات.

أهم توصيات الدراسة:

1- إعفاء سلع الصادر من الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة عليها.

2- تعزيز موقف البلاد من احتياطي النقد الأجنبي.

4/ سميرعثمان علي سعيد – أثر الصادرات البترولية علي عوائد الصادرات السودانية (1999-2008) ومقارنة مساهمتها في إجمالي الصادرات مع مساهمة الصادرات غير البترولية- بحث لنيل درجة الماجستير – 2009- جامعة البحر الاحمر.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في مدى مساهمة الصادرات البترولية في عائد الصادرات الكلى مقارنةً مع الصادرات غير البترولية .

منهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة في منهجيتها علي المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي كما إعتمدت في بياناتها علي المصادر الثانوية الكتب و الدوريات محل الدراسة.

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

1.حققت الصادرات غير البترولية نمواً مستقراً قبل تصدير البترول بينما عانت من التذبذب بعد تصدير البترول.

2.يمكن إرجاع التذبذب في عائدات الصادرات غير البترولية الي تذبذب الأسعار العالمية بالأضافة الي السياسات الإقتصادية القائمة.

أهم توصيات الدراسة:

1.تطوير سلع الصادرات غير البترولية خاصة الزراعية منها.

2. لايجب الأعتماد علي البترول كلياً في الحصول علي العملات الصعبة.

5/ وليدعثمان سعد – الصادرات السودانية المشاكل و الحلول – بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير – 2003- جامعة ام درمان الإسلامية_ بحث غير منشور.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في ان الصادرات السودانية تعاني من قصور حاد في نسبة مساهماتها بالرغم من الإمكانيات الهائلة التي يتمتع بها السودان من موارد وموقع جغرافي.

منهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة في منهجيتها علي المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي والمصادر الثانوية الكتب و الدوريات.

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

1. علي الدولة الاستمرار في تبني سياسة التجارة الخارجية و الداخلية.
2. وضع خطط لتنمية الصادرات وتطويرها والاهتمام بالمواصفات والجودة.

أهم توصيات الدراسة:

1. علي الدولة الاهتمام بقطاع النقل كأهم قطاع مساعد لقطاع الصادرات.
2. علي البنوك المرؤنة في توفير التمؤيل المحلي للصادرات وعدم ربط الصادرات بالواردات.

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة :

أوجه الشبه :

1- تناولت هذه الدراسة والدراسات السابقة أساسيات التجارة الخارجية.

2- تتفق هذه الدراسة مع الدراستين (1) و (2) و (5) في تناول معوقات ومشاكل الصادرات غير البترولية.

3- تتفق هذه الدراسة مع الدراسة رقم (3) في إتباع المنهج الوصفي والتحليلي القياسي.

4- تتقف هذه الدراسة مع الدراسة رقم (4) في المشكلة من حيث تذبذب عائدات الصادرات غير البترولية.

أوجه الاختلاف :

1. تختلف هذه الدراسة عن الدراستين (1) و (2) و (5) في المنهج المتبع حيث اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي القياسي باستخدام برنامج E-views بينما اتبعت الدراستين السابقتين (1) و (2) و(5) المنهج الوصفي التاريخي.
2. .تحدثت هذه الدراسة والدراسات السابقة (1) و (2) و (3) عن الصادرات ولكن في أوجه مختلفة حيث تحدثت هذه الدراسة عن محددات الصادرات غير البترولية في السودان بينما تحدثت الدراسة رقم (1) عن أثر الصادرات غير البترولية في الإقتصاد الوطني أما الدراسة رقم (2) تحدثت عن أثر الصادرات غير البترولية في الناتج القومي الإجمالي، والدراسة رقم (3) تحدثت عن أثر تطبيق نماذج المعادلات الآنية على دراسة قطاع صادرات السودان.
3. تحدثت هذه الدراسة و الدراستين (4) و(5) عن السياسات التجارية ولكن من جوانب مختلفة حيث تحدثت هذه الدراسة عن سياسات التجارية الخارجية الموضوعة في حد ذاتها اما الدراسة رقم (4) قد إهتمت بالسياسات الإقتصادية لقطاع الصادرات البترولية فقط بينما الدراسة رقم (5) إهتمت بسياسات التمؤيل ودور البنوك لدعم قطاع الصادرات.

الفصل الأول

الإطار النظري لبناء النماذج

الذ ،

الاطار النظري لبناء النماذج

سنتحدث في هذا الفصل عن التعريف بالنماذج الإقتصادية وأهميتها ومن ثم كيفية بناء النماذج الإقتصادية وتحليلها بالاضافة الي أهم المشكلات التي تواجه النماذج الإقتصادية.

المبحث الاول: تعريف النماذج الإقتصادية وأهميتها

ثم تقسيم هذا البحث الي مطلبين ، تناول المطلب الاول تعريف النماذج الإقتصادية ، أما المطلب الثاني تناول أهمية النماذج الإقتصادية .

المطلب الأول : تعريف النماذج الإقتصادية

النموذج الاقتصادي: Economic Model : هو مجموعة من العلاقات الإقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية تسمى المعادلة أو مجموعة من المعادلات" Equation التي تشرح سلوكية أي ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد أو قطاع معين .

فالنماذج الإقتصادية ما هي الا صورة مبسطة توضح طبيعة النشاط الإقتصادي لقطاع معين أو دولة معينة خلال فترة زمنية معينة على شكل رموز وقيم عددية . هذا ويعرف النموذج الإقتصادي أيضا بأنه عبارة عن تمثيل أو تصوير مبسط لنسق اقتصادي معين أو مشكلة اقتصادية معينة في قالب رياضي يشمل عددا من العلاقة الدالية التي تمثل او تصور سلوك النسق او طبيقة المشكلة والترابط بين اجزاءها[1]

هنالك أنواع عديدة من النماذج تختلف باختلاف طبيعة التقسيم ، فهنالك النماذج الوصفية والنماذج المعيارية أو النماذج الساكنة والنماذج المقارنة ، أو النماذج المغلقة أو النماذج المفتوحة وغير ذلك ، تختلف النماذج الاقتصادية وفقاً لطبيعة بناء وتوصيف النموذج الي نماذج رياضة Model Mathematical ونماذج قياسية Economictric Model والنماذج الاقتصادية عبارةعن اطار نظري لا يشترط أن يكون نموذجاً رياضياً، ولكن اذا حدث وكان رياضياً فانه عندها يعطي ترجمة للعلاقات النظرية بين عدد من المتغيرات في صورة متباينات اى سوف يتكون النموذج من معادلات تصف هيكل النموذج وتربط المتغيرات ببعضها البعض، ويتمثل بناء النموذج Model

[1] مجيد علي حسين ، عفاف عبدالجبار ، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق ، 1998 ، دار وائل للنشر ، عمان الاردن ، ص 20

Bidding أو ما يعرف بتوصيف النموذج Specification في كيفية التعبير عن النظرية الإقتصادية او صياغة العلاقات الإقتصادية محل الدراسة باسلوب رياضي اي في صورة معادلة او مجموعة من المعادلات او المتباينات . [1]

المطلب الثاني : أهمية النماذج الإقتصادية

للنماذج الإقتصادية العديد من الفوائد[2] يمكن حصرها في الآتي:

1. قدرة النموذج على تعريف المشكلة ووصفها بشكل يجعلها مبسطة ومستندة في ذلك على النظرية الإقتصادية لتسهيل وتصوير الواقع الحقيقي.
2. امكانية النموذج في التعرف على القيود والعوامل التي تحدد مدى الحلول الممكنة.
3. وصف الظاهرة الإقتصادية بشكل دقيق.
4. الدقة في تقدير المعلمات بحيث تكون متناقمة مع السلوك الفعلي للمتغيرات الإقتصادية قيد الدراسة .
5. يستطيع النموذج التنبؤ بظروف المستقبل من خلال التعرف على مسببات المشاكل الحالية وحلها وتفادئ حدوثها مستقبلاً .
6. تساعد النماذج في توضيح تنائج مختلفة للبدائل في القرارات الإقتصادية وما يترتب علي هذا من تزويدنا بأساس واعي للاختيار بين هذه البدائل .
7. تساعد البدائل التي يتوصل إليها النموذج من اعطاء مبادئ واساسيات مهمة لرسم السياسات الإقتصادية.
8. يعد استخدام النموذج اساس الحكم على مدى كفاءة نظام اقتصادي معين نحو الوصول الي اهداف محددة .

المبحث الثاني: كيفية بناء النماذج وتحليلها

---

[1] مجيد علي حسين ، عفاف عبدالجبار ، مرجع سابق ، ص 22

[2] مايكل ايدج مان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ترجمة وتعريب محمد ابراهيم ، 1988 ، دار صيونغ ، ص ، 103

تم تقسم هذا المبحث الي مطلبين ويتحدث المطلب الأول عن كيفية بناء النموذج الإقتصادي ، أما المطلب الثاني يتحدث عن تحليل النموذج الإقتصادي.

المطلب الأول: بناء النماذج الإقتصادية

يتطلب بناء النموذج الإقتصادي تحديد الظاهرة الإقتصادية محل البحث تحديداً دقيقاً بما في ذلك الظاهرة المراد تفسيرها والظواهر أو العوامل التي يمكن أن تساعد على تفسيرها ويتم ذلك في ضوء المعلومات المتوفرة من المصادر ذات الصلة بالمشكلة قيد الدراسة . [1]

عند بناء النموذج يجب مراعاة الآتي:

1. انسجام الصيغة الرياضية مع النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة وغالبا ما تساعد هذه النظرية في اختيار المتغيرات التي تدخل في العلاقات كما تساعد في تحديد تأثير كل متغير وتفسيره في المتغير التابع على حدة.
2. مراعاة العلاقات التي تعكسها المشاهدات الإحصائية حول الظاهرة أو الظواهر المدروسة ترجح هذه العلاقات صيغة من دون غيرها من الصيغ المقبولة نظرياً .
3. البساطة التي تتجلى في اختيار ابسط الصيغ الرياضية بين الصيغ المقبولة وذلك لعدم اختيار معادلة من الدرجة الثانية اذا كانت معادلة من الدرجة الأولى تفي بالغرض وهكذا.

المطلب الثاني: تحليل النماذج الإقتصادية

عند تحليل النموذج الإقتصادي باستخدام منهج البحث في الإقتصاد القياسي نتبع المراحل التالية في التحليل .

المرحلة الأولى: توصيف النموذج

يقصد بها صياغة العلاقات الإقتصادية محل الدراسة في صورة رياضية حيث يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى الطرق القياسية وهي في حد ذاتها تنطوي على عدد من الخطوات:

1. تحديد متغيرات النموذج حيث يحتوي النموذج علي متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية.
2. تحديد الشكل الرياضي للنموذج يقصد به عدد المعادلات التي يحتويها النموذج .

---

[1] دومينك سلفاتو ، الاحصاء والاقتصاد ا لقياسي ، ترجمة سعدية حافظ ، الطبعة ، العربية الخاصة ، الدار العربية للاستثمارات ، 2001 ، الاسكندرية ، ص 95

3. تحديد التوقعات القبلية يقصد بها تحديد توقعات مسبقة عن اشارة وحجم معلمات العلاقات الإقتصادية محل الدراسة بناء على ما تقدمه المصادر السابقة من معلومات وهي هامة في مرحلة ما بعد التقدير حيث يتم اختبار المدلول الإقتصادي للمعلمات المقدمة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث اشارتها وحجمها. [1]

يمكن كتابة النموذج بصورة عامة على الشكل:

$$Y_T = B_0 + \sum_{j=1}^{k} Bj\ X_T + U$$

Y_T = المتغير التابع .

X_T = المتغير المستقل

U = حد الخطأ (المتغير العشوائي)

أسباب ظهور المتغير العشوائي في النموذج:

يمكن ايجاز سبب ظهور المتغير العشوائي للآتي [2]:

1. أخطاء القياس أو أخطاء البيانات الإحصائية.
2. صعوبة تحديد السلوك الإنساني.
3. أخطاء في التوصيف أو صياغة النموذج .
4. أخطاء في تجميع البيانات وخاصة الإقتصادية منها.
5. صعوبة ادخال كافة المتغيرات المؤثرة في الظاهرة.
6. صعوبة ادخال المتغيرات غير المتوقعة

المرحلة الثانية: مرحلة تقديم النموذج

ان تقدير النموذج القياسي هو عبارة عن محاولة الوصول الي تقديرات مقبولة لقيم المعاملات من المتغيرات المستقلة وهو عملية تحويل الدالة الي علاقة رياضية ومن ثم تقدير قيم المعاملات باستخدام احدى طرق الإقتصاد القياسي وتعتبر طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) من أفضل الطرق الخطية غير المتحيزة المستخدمة وهي اسلوب قياسي لتوفيق أفضل خط مستقيم

[1] عبدالقادر محمد عبدالقادر ، الحديث في ا لاقتصاد القياسي بين ا لنظرية والتطبيق ،دار الجامعة للطلاب 2005 ، الاسكندرية ، ص 30

[2] مرجع سابق ، ص 35

لعينة المشاهدات حيث يتضمن هذا الاسلوب تصغير مجموع مربعات الانحرافات للقيم الفعلية عن خط التوفيق إلى ادنى حد ممكن . [1]

$$\text{Min} \sum_{j=1}^{k} (Y_T - \tilde{Y})^2$$

حيث أن:

Y_T =المشاهدات الفعلية

$\hat{Y}$ =القيم الموفقة المناظرة.

حيث تكون $e_t = Y - \hat{Y}$ وهي عبارة عن بواقي المربعات الصغيرى العادية.

فروض المربعات الصغيرى العادية:

1. القيمة المتوقعة لحد الخطأ يساوي الصفر .
2. المتغير العشوائي يتوزع توزيعاً طبيعياً .
3. تماثل التباين وانعدام الارتباط الذاتي أي ان تباين العناصر العشوائية ثابت والتغاير فيما بينها يساوي صفر.

الخواص الاحصائية لمقدرات المربعات الصغرى العادية:

تتميز المقدرات المتحصل عليها في النموذج العام بالخواص التالية: [2]

1. عدم التحيز : يعتبر المقدر غير متحيز إذا كان توزيع المعاينة الخاصة به يساوي المعلمة الحقيقية، ووسط توزيع المعاينة ووسط تباين المعاينة هو القيمة المتوقعة.
2. الكفاءة: تعني أن للمقدر اصغر تباين من بين المقدرات غير المتحيزة وهو مقدر ذو توزيع أكثر تقارباً وأقل انتشاراً من غيره .
3. الاتساق: هنالك شرطان ليكون المقدر متسقاً

أ/ مع كبر حجم العينة فان المقدر يجب ان يقترب اكثر فاكثر من المعلمة الحقيقية فيشار إلى ذلك بعدم التحيز فيما لا نهاية.

ب/ مع اقتراب حجم العينة مما لانهاية فان توزيع المعاينة في المقدر يجب ان ينتهي أو يصبح خطا مستقيماً رأسياً مقابل القيمة الحقيقة للمعلمة.

---

[1] بسام يونس وآخرون ، الاقتصادي القياسي ط 1 ، دار عزة للنشر ، 2000 ، الخرطوم ، ص 41

[2] مرجع سابق ذكره ، ص 43

المرحلة الثالثة: تقييم معلمات النموذج المقدرة

اهمية المرحلة تظهر من خلال الوقوف على امكانية الاعتماد على هذه التقديرات وتحديد ما إذا كان تقدير المعلمات يتفق ومنطق النظرية الإقتصادية ومدى قبولها احصائياً وقياسياً حيث ان هناك عدة معايير تحقق تقييم المقدر وهي : [1]

أولاً : معايير النظرية الإقتصادية

هي المعايير التي يتم تحديدها من خلال النظرية وتتعلق بحجم واشارة المعلمات فاذا كانت اشارة المعلمات تخالف النظرية الإقتصادية فان النموذج المقدر يرفض أو يعدل الا إذا كانت هناك أسباب جوهرية تبرر ذلك.

ثانياً: معايير احصائية

وهي عدد من الاختبارات تجرى لتحديد درجة الاعتماد على تقديرات معلمات النموذج وتتضمن:

1. اختبار معنوية النموذج المقدر والقدرة التفسيرية له باستخدام اختبار F ومعامل التحديد R^2 أو معامل التحديد المعدل R^{-2} .
2. اختبار معنوية الإنحدار باستخدام معامل الإرتباط والخطأ المعياري عن طريق اختبار T .

ثالثاً: معايير قياسية

نستخدم هذه المعايير كتقييم للاختبارات الإحصائية وتحديد درجة الثقة فيها وهي تسمى اختبارات من الدرجة الثانية مثل اختبار عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين مقدرات النموذج واختبار عدم وجود ارتباط ذاتي أو عدم تجانس التباين ، كذلك اختبار القدرة التفسيرية للنموذج المقدر [2]

المرحلة الرابعة: اختبار المقدرة التنبوئية للنموذج

---

[1] عبدالمحمود محمد عبدالرحمن ، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، الطبقة الأولى ، مطبعة جامعة الملك سعود ، 1996م ، الرياض ، ص55

[2] مرجع سابق ذكره ، ص 30

من الأهمية ان يقوم الباحث باختبار مقدرة النموذج على التنبؤ وقد تكون تقديرات النموذج مرضية تماماً وفقا للمعايير السابقة ومع ذلك يكون النموذج قاصرا على اعطاء تنبؤات يمكن الإعتماد عليها.

يوجد عدد من الاساليب التي يمكن ان تستخدم لاختبار مقدرة النمودج علي التنبؤ ومن أهمها اختبار X^2 (مربع كاي) ومعامل عدم التساوي (Theil) [1]

المبحث الثالث: مشاكل النماذج الاقتصادية

ان من أهم المشاكل الإقتصادية التي تواجه النموذج القياسي

مشكلة الإرتباط الذاتي ، مشكلة اختلاف التباين ، مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد.

وفي هذا المبحث سنتحدث عن هذه المشاكل بصورة مبسطة . [2]

أولاً : مشكلة الإرتباط الذاتي

طبيعة المشكلة:

تنتج المشكلة من عدم استغلال القيمة المقدرة للمتغير العشوائي في فترة زمنية معينة عن القيمة المقدرة له في فترة زمنية معينة سابقة

أسباب المشكلة.:

هنالك عدد من الأسباب تؤدي الي ظهور مشكلة الإرتباط الذاتي أهمها:

1. وجود ظاهرة الدورية في السلاسل الزمنية.
2. حذف بعض المتغيرات الهامة من النموذج المراد تقديره.
3. وجود ظاهرة الإبطاء في استجابة الوحدات الإقتصادية .
4. الصياغة الدالية غير الدقيقة في نموذج الإنحدار المراد تقديرة.
5. أخطاء التقريب وقياس البيانات.

النتائج المترتبة علي المشكلة:

1. تظل مقدرات المربعات الصغرى العادية تتسم بالخطية وعدم التحيز .

---

[1] طارق محمد الرشيد ، سامية حسن محمود التنبؤ باستخدام نماذج الانحدار الخرطوم ، ص 28

[2] طارق محمد الرشيد ، سامية حسن محمود ، مشاكل في الاقتصاد القياسي ، ص 32

2. تكون بيانات المعالم المقدرة متحيزة.
3. عدم دقة التنبؤات المتحصلة باستخدام الـ (ols) المربعات الصغرى العادية.
4. المبالغة في تقدير معامل التحديد.

طرق الكشف عن المشكلة:

هناك عدة اختبارات يمكن بها الكشف عن المشكلة:

تعتمد أغلبها على استخدام البواقي ومن أهمها:

1. اختبار دارين واتسون DurBin Watson (D.W)
2. اختبار بروش – جودفيرى Breusch – Godfreyt (B.G)

علاج المشكلة:

يمكن اقترح الاساليب التالية لعلاج المشكلة:

1. ادراج بعض المتغيرات في النموذج ثم إعادة التقدير مرة أخرى.
2. اعادة صياغة النموذج المراد تقديريه.
3. تحويل المتغيرات المستقلة بالشكل الذي يضمن التخلص من المشكلة.

ثانياً: مشكلة اختلاف التباين

طبيعة المشكلة:

ان متوسط الفروق بين المشاهدات المتجاورة قد يكون في ازدياد او نقصان بشكل كبير مع مرور الزمن عن الصفر بمعني ان الأخطاء المعيارية لمعامل حد الخطأ ليس لها نفس التباين لكل المشاهدات [1]

أسباب المشكلة:

إن من أهم الأسباب التي تؤدي الي ظهور اختلاف التباين:

1. وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات الداخلية.
2. استخدام البيانات القطاعية بدلاً من السلسلة الزمنية.
3. استخدام بيانات جزئية بدلاً من بيانات تجميعية .

[1] مرجع سابق ذكره ، ص 16

4. عدم تحسين اساليب جمع البيانات وطرق القياس.

النتائج المترتبة عن المشكلة:

1. تظل المقدرات تتسم بخاصية الخطية وعدم التحيز ولكنها تفقد خاصية الكفاية وأدنى تباين.
2. تصبح فترات الثقة أكثر اتساعاً.
3. تقل قوة اختبارات المعنوية.
4. في النموذج تصبح اختبارات F و T وغير صحيحة وغير مجدية

طرق الكشف عن المشكلة:

توجد عدة اختبارات للكشف عن المشكلة من أهمها:

1. اختبار بارك Park Test
2. اختبار وايت – ارش white Arch test

علاج المشكلة:

من أبرز الطرق المستخدمة لتصحيح المشكلة هي طريقة المربعات العامة Generalization lest Squares (GLS)

ثالثاً : الإرتباط الخطي المتعدد

طبيعة المشكلة:

وجود علاقة خطية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة أي وجود ارتباط خطي لدى المتغيرات المستقلة. **(1)**

اسباب المشكلة:

1. ميل المتغيرات الإقتصادية للتحرك مع الزمن .
2. استخدام بعض المتغيرات المفسرة بفترات ابطاء كمتغيرات مستقلة للنموذج.
3. استخدام بيانات قطاعية.
4. صغر حجم العينة.

النتائج المترتبة على المشكلة:

(1) مرجع سابق ذكره، ص 46

1. صعوبة تقدير أثر كل متغير مستقل على حدة .
2. تقدير معاملات العلاقة يصير أمراً مستحيلاً.
3. تقدير المعاملات غير متحيز إلا انه قد يحوي على عنصر خطأ كبير.
4. تناقص كفاية المعاملات ودقة التقدير.
5. تصبح التقديرات غير مستقرة وشديدة الحساسية.

طرق الكشف عن المشكلة:

هناك عدة طرق أهمها:

1. مصفوفة الإرتباطات بين المتغيرات المستقلة.
2. تحليل فريش Frish map analysis

طرق العلاج:

1. حذف بعض المتغيرات .
2. زيادة حجم العينة.
3. احلال المتغيرات المختلفة زمنياً .
4. ادخال معادلات اضافية في النموذج.

الفصل الثانى

التجارة الخارجية في السودان

الفصل الثاني

الإطار النظري للتجارة الخارجية في السودان

سنتحدث في هذا الفصل عن تعريف التجارة الخارجية وأهميتها وأسباب قيام التجارة الخارجية وسياسات التجارة الخارجية.

المبحث الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها:-

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب تناول المطلب الأول تعريف التجارة الخارجية ، أما المطلب الثاني تناول أهمية التجارة الخارجية والطلب الثالث تناول اسباب قيام التجارة الخارجية.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية:

مصطلح التجارة الدولية International Trade يطلق هذا المصطلح على العلاقات الإقتصادية التي تشمل تبادل السلع تصديراً واستيراداً سواء كانت منظورة أم غير منظورة، والهجرة الدولية وتحركات لرؤوس الأموال بين الدول، أما مصطلح التجارة الخارجية Foreign Trade يطلق على التصدير والاستيراد للسلع المنظورة وغير المنظورة فقط.

وتعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها فقد عرفت تاريخياً بأنها تمثل أهم صور العلاقات الإقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات.

وعرفت التجارة الخارجية باعتبارها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة.

إلا أن التعريف الأقرب لدراسة النظرية الإقتصادية هو أن التجارة الخارجية تمثل أحد فروع علم الإقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية عبر الحدود السياسية للدولة.

أما التعريف الأشمل للتجارة الخارجية هو أنها تمثل حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة بحيث يشمل التحركات الدولية لرؤوس الأموال[1].

[1] حسام داؤود واخرون- اقتصاديات التجارة الخارجية- عمان- دار المسرة للنشر والتوزيع- ط1- 2002م- ص13.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية:

تأتي أهمية التجارة الخارجية من حاجة الدول المختلفة إلى الحصول على سلع مادية أو غير مادية من الدول الأخرى، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين:

- يتمثل العامل الأول: في عدم استطاعة أي دولة مهما بلغت قوتها الإقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع التي تحتاجها محلياً بسبب عدم توفر المواد الأولية أو عدم توفر الظروف الطبيعية أو الجغرافية اللازمة والملائمة لإنتاج هذه السلع داخلياً.

- ويتمثل العامل الثاني: في اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين الدول المختلفة. فقد تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخلياً إلا أن تكاليف إنتاج هذه السلع تكون مرتفعة بشكل كبير مقارنة بتكاليف إنتاج هذه السلع في دول أخرى[1].

وتتمثل أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

1. تحقيق أكبر إشباع ممكن من السلع والخدمات مما لو لم يكن هنالك تجارة خارجية من خلال الحصول على سلع وخدمات يصعب إنتاجها محلياً.
2. توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محلياً لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها.
3. تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الإقتصادية مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا ومصادر العملات الأجنبية أو الإدارة الحديثة التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني.
4. تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول على سلع وخدمات بتكلفة أقل مما لو تم إنتاجها محلياً .
5. زيادة الدخل القومي اعتماداً على التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل.[2]
6. التجارة الخارجية تتيح المنافسة بين المنتجين وبالتالي تلافي الاحتكار وذلك بتوفير السلعة سواء للمنتجين والمستهلكين وفي ظل المنافسة تبرز أهمية التجارة نتيجة للتنافس بين المنتجين[3]

---

[1] عبد الرحمن يسري أحمد وآخرون- الاقتصاد الدولي- مصر- الدار الجامعية- بدون طبعة- بدون تاريخ – ص6.

[2] حسام داؤود وآخرون- مرجع سبق ذكره- ص15.

[3] فاطمة عثمان عافية - اثر الصادرات غير البترولية في الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة 1994- 2006- - رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا- الخرطوم - 2009- ص 16.

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية:

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في المشكلة الاقتصادية أو ما يعرف بمشكلة الندرة النسبية، وذلك بسبب محدودية الموارد الإقتصادية قياساً بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية إلى جانب ضرورة استخدام هذه الموارد بشكل أمثل نذكر منها:

1. التوزيع غير المتكافئي لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما يصعب على أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي ضرورة سد الحاجات عن طريق التبادل الدولي.

2. تفاوت كبير في أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي التكاليف وأسعار المنتجات المحلية لكل دولة، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاج سلعة في دولة معينة وارتفاعها في دولة أخرى.

3. اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية حيث تتمتع العملية الإنتاجية بالكفاءة العالية مع وجود تكنولوجيا متطورة في حين يؤدي تدني المستوى التكنولوجي إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية وسوء استغلال الموارد الإقتصادية.

4. وجود فائض في الإنتاج المحلي يجب تصريفه بإيجاد أسواق خارجية أي الطلب العالمي على المنتج.

5. اختلاف ميول وأذواق المستهلكين حيث أن المستهلكين يسعون دوما للحصول على السلعة ذات المواصفات العالية من الجودة[1].

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية:

تتبع الدول في مجال تجارتها الخارجية عددا من السياسات التجارية التي يمكن أن تتنوع من دولة إلى أخرى حسب ظروفها وتوجهاتها السياسية والإقتصادية وطبيعة الإقتصاد السائد فيها ، وسنتحدث في هذا المبحث عن تلك السياسات.

أولاً : تعريف سياسة التجارة الخارجية:

تعرف سياسة التجارة الخارجية على أنها:

- مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف.

[1] مذكرة حول التجارة الخارجية. http.//montda.echoroukonline.com - يوم الجمعة 2012/8/10- 57: 11م.

- اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.

- مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف[1].

- اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق[2].

ثانياً: أهداف سياسة التجارة الخارجية:

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والإستراتيجية.

1. الأهداف الإقتصادية :

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.

- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الاجنبية.

- حماية الإقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.

- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حيث يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها.

- حماية الإقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الإقتصاد الوطني كحالات الإنكماش والتضخم[3]

2. الأهداف الإجتماعية:

- حماية مصالح بعض الفئات الإجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.

---

[1] زينب حسين عوض الله – العلاقات الاقتصادية الدولية – الدار الجامعية – بيروت – بدون طبعة – بدون تاريخ – ص200

[2] أحمد عبد الخالق – الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية - بدون طبعة – 1999 – ص129

[3] مذكرة حول التجارة الخارجية – مرجع سبق ذكره .

- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة[1].

3. الأهداف الإستراتيجية:

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الإقتصادية والغذائية والعسكرية.

- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلاً [2].

ثالثاً: أنواع السياسات التجارية:

هناك نوعين أساسيين من السياسات التجارية الدولية هما: الحرية التجارية والحماية التجارية،واعتباراً من عام 1995م، ومع نشأة منظمة التجارة العالمية أصبح الاتجاه العالمي يسير نحو الحرية الإقتصادية والتجارية.

1. سياسة حرية التجارة:

حرية التجارة هي تلك السياسة التي لا تعرف الحواجز التي تعرقل المرور الحر للسلع ورؤوس الأموال والاستثمارات من دولة لأخرى [3].

مبررات حرية التجارة:

أ. تعظيم الناتج العالمي:

حرية التجارة تؤدي إلي زيادة الإنتاج المحلي وبالتالي الدولي بأقل نفقة ممكنة، ويعمل هذا على رفع مستوى الرفاهية الإقتصادية لمختلف الدول. ذلك أن حرية التجارة تؤدي إلى اتساع حجم السوق نتيجة الأخذ بمبدأ التخصص وتقسيم العمل محلياً ودولياً .

ب. رفع مستوى الكفاءة:

تؤدي حرية التجارة الدولية إلى زيادة المنافسة بين الدول في إنتاج السلع والخدمات. وطالما أن المشتري يسعى للحصول على أفضل السلع وأقل الأثمان من بين العديد من السلع المعروضة. ذلك يدفع المتنافسين إلى البحث عن أفضل وسائل الإنتاج وأكثرها كفاءة لتطوير الإنتاج وتحسينه

---

[1] أسامة محمد القولي ومجدي محمود شهاب – مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية – دار الجامعة الجديدة للنشر – بدون طبعة – 1997- ص168 .

[2] مذكرة حول التجارة الخارجية – مرجع سبق ذكره .

[3] طارق فاروق الحصري- الاقتصاد الدولي- المكتبة العصرية- ط1- 2010- ص105.

من جانب ومحاولة خفض نفقة الإنتاج من جانب آخر، ويؤدي ذلك إلى المزيد من كسب الأسواق والاتجاه المتزايد إلى زيادة الإنتاج[1].

ج. التقدم العلمي:

الحرية التجارية كجزء من الحرية الإقتصادية تعمل على تيسير حصول دول العالم وخاصة دول العالم الثالث على التكنولوجيا والمعرفة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، ورفع مستوى الإنتاجية والأتجاه نحو التنمية الإقتصادية. كما أن الحرية التجارية والمنافسة الدولية تعمل على خلق الحافز للدول والشركات للإنفاق على البحث العلمي والتطوير بصفة دائمة واكتساب الجديد من الخارج[2].

2. سياسة الحماية التجارية:

تعني سياسة الحماية بأنها مجموع السياسات التي تستهدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية والتي تتضمن فرض مجموعة من القيود التي تؤثر على حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية لحدود الدولة.

مبررات الحماية التجارية:

أ. حماية الصناعات الناشئة:

تعد حماية وتنمية الصناعات الناشئة من أهم الحجج من أجل إتباع سياسة الحماية. فهذه الصناعات تعمل في ظل ظروف غير متكافئة تعرضها لمنافسة صناعات مماثلة تعمل في ظروف أفضل من حيث التمويل والخبرة والقدرة على التسويق.

ب. تنوع الهيكل الإقتصادي:

التخصص في ظل الحرية الإقتصادية يعرض الإقتصاد لمخاطر عديدة خاصة في أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العالمي. لهذا تفضل الدول تنوع هيكلها الإقتصادي بحيث يصبح الإقتصاد متعدد القطاعات المعتمدة على بعضها البعض وكذلك تحقيق التوازن داخل هذه القطاعات.

---

[1] المرجع السابق- ص 108.

[2] السيد أحمد عبد الخالق – التعليم والعولمة وتحرير التجارة العالمية – بدون طبعة – 1999 – ص543

ج. المحافظة على العمالة:

الحماية التجارية تؤدي إلى توسيع نطاق الإقتصاد من خلال تنمية الصناعات الناشئة وتعدد قطاعاته وتوسيع قاعدة الإقتصاد القومي. وهذا يساعد بدوره على المحافظة على العمالة الحالية ويمكن خلق فرص عمل جديدة. وخلق فرص العمل الجديدة يزيد من الدخل القومي.

د. توازن ميزان المدفوعات:

توازن ميزان المدفوعات أحد المبررات للأخذ بسياسة الحماية التجارية. إذ تلجأ بعض الدول إلى التدخل المباشر واتخاذ إجراءات إدارية للتحكم في التجارة الدولية من أجل استعادة استقرار ميزان المدفوعات.

هـ. جذب رؤوس الأموال الأجنبية:

فرض الحماية يؤدي إلى تشجيع رأس المال الأجنبي إلى دخول سوق الدولة التي فرضتها. ويتحقق هذا إذا كانت هذه السوق كبيرة الحجم، وكان المستثمرون قد اعتادوا على التصدير إليها. لهذا يلجأ هؤلاء إلى حماية مصالحهم في هذه السوق من خلال إقامة فروع لشركاتهم بقصد الإنتاج المباشر فيها[1].

رابعاً: أساليب السياسات التجارية الخارجية:

1. الأساليب السعرية:

يمكن التمييز في شأن هذه الأساليب والتي تؤثر في تيار التبادل الدولي عن طريق التأثير في أثمان الواردات والصادرات بين كل من الرسوم الجمركية، الإغراق، تخفيض سعر الصرف.

أ. الرسوم الجمركية(الضريبة الجمركية):

الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولاً، واردات، أو خروجاً، صادرات. والغالب أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية التجارية.

ب. الإعانات (إعانات التصدير):

[1] طارق فاروق الحصري – مرجع سبق ذكره - ص 112.

والغرض منها تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها، وذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها.

ج. الإغراق:

وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الإحتكارية للتميز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة [1].

د. تخفيض سعر الصرف:

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمداً في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهراً قانونياً أو فعلياً في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ.

2. الأساليب الكمية:

من أهم الوسائل المستخدمة في هذا المجال نظام الحصص ونظام تراخيص الإستيراد.

أ.نظام الحصص:

يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الإستيراد، ونادراً على التصدير، خلال فترة زمنية محددة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات، والقيم، المسموح باستيرادها، أو تصديرها. وقد تكون الحصص كمية أو قيمية.

ب. تراخيص الاستيراد:

عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مقترناً ومكملاً بما يعرف بنظام تراخيص الإستيراد. ويتحصل هذا النظام في عدم السماح بإستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص، إذن، سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

وقد تمنح السلطات هذه التراخيص بلا قيد ولا شرط، أو قد تصدر تراخيص الإستيراد وفقاً لأسس معينة[2].

---

[1] زينب حسين عوض الله- الاقتصاد الدولي- مصر- دار الجامعة الجديدة- بدون طبعة- 2004- ص286.

[2] المرجع السابق- ص 291.

3. الأساليب التنظيمية:

يمكن التمييز في شأن هذه الأساليب، والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق في داخله المبادلات الدولية، بين المعاهدات والاتفاقات التجارية، اتفاقات الدفع، التكتلات الإقتصادية، إجراءات الحماية الإدارية.

أ. المعاهدات والاتفاقات التجارية:

والمعاهدة التجارية اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيماً عاماً يشمل بجانب المسائل التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري.

ب. اتفاقات الدفع:

ينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية. وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الأخرى. ويحدد اتفاق الدفع العملة التي تتم على أساسها العمليات، وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقاً له، فضلاً عن أنواع المعاملات التي يسمح بتحويلها عن طريقه ومدة سريانه، وطريقة تجديده أو تعديل بعض نصوصه.

ج. التكتلات الإقتصادية:

تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول. وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الإندماج بين الأطراف المنضمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الإقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية[1].

د. الحماية الإدارية:

وهي من قبيل الإجراءات الاستثنائية تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الإستيراد وحماية السوق الوطنية. ومن بين هذه الإجراءات فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على

[1] المرجع السابق- ص297.

نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، فرض رسوم على عملية التفتيش...الخ. وقد تكون تلك الإجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية من التدابير الحمائية الصريحة[1].

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية في السودان:-

يمكن تقسيم سياسات التجارة الخارجية التي اتبعتها دولة السودان الي ست مراحل كما يلى

المرحلة الاولى في 1992م:

تم في فبراير 1992م، إعلان سياسات التحرير والتي ترتب عليها إلغاء السوق الرسمي للعملات الأجنبية وإلغاء السوق المصرفية الحرة وسياسة التجنيب للصادرات والخدمات، كما تم توحيد سعر الصرف للدولار الأمريكي. وقد تم إنشاء السوق الحر الموحد من حصيلة كافة الصادرات والمتحصلات غير المنظورة والشراء من الحسابات الحرة والخاصة وأرصدة حسابات التجنيب للصادرات والخدمات القائمة في نهاية يوم 1992/2/2م. وقد ترك للبنوك التجارية حرية استخدام النسب المخصصة لها في موارد السوق الحر الموحد لكافة الأغراض ما عدا السلع المحظور استيرادها.

فى مجال الصادرات:

واصلت الدولة خلال العام قيد النظر سياساتها الرامية إلى تشجيع الصادرات فقامت بتخفيض ضريبة الصادر على القطن والصمغ العربي من 75% إلى 10% والسلع الأخرى من 20% و 10% إلى 5% فقط. وتم رفع الحظر عن تصدير الذرة والدخن وأمباز بذرة القطن وردة القمح، كما تم اعتماد القائمتين التاليتين لسلع الصادر:-

1. القائمة الرئيسية للصادرات وتشمل الذرة، والحبوب الزيتية ، والأمباز ، والماشية والجمال ، واللحوم ، والجلود ، وحب البطيخ. وقد تم تحديد أسعار دنيا لصادرات هذه القائمة .
2. القائمة الثانية وتضم جميع سلع الصادر الأخرى التي لم يرد ذكرها في القائمة الرئيسية ولم يتم تحديد أسعار دنيا لها.

[1] المرجع السابق- ص 301.

فى مجال الواردات:

في محاولة للحد من الإستيراد تم حظر استيراد بعض السلع كالأقمشة ، والمنسوجات ، والأثاث المنزلي ، وصابون الغسيل ، وتقرر أن يكون الدفع بخطاب اعتماد المستندات وأن تقوم البنوك التجارية بتحصيل هامش 100% من قيمة السلعة المستوردة. ونسبة للضرورة الملحة المتعلقة بإستيراد المواد البترولية والناتجة عن التوسيع الكبير في القطاع الزراعي فقد طلب بنك السودان في يوليو 1992 من البنوك المعتمدة تخصيص 80% من موارد السوق الحر الموحد لمقابلة تلك الاحتياجات، وقد تم تخفيض هذه النسبة فيما بعد إلى 50%[1].

المرحلة الثانية في 1993م:

في إطار سياسات التحرير الاقتصادي وبهدف احتواء بعض الإفرازات السلبية، فقد تم في 16 أكتوبر 1993 إلغاء السوق الحر الموحد وإنشاء نافذتين للتعامل في النقد الأجنبي، الأولى نافذة البنك المركزي ويتم التعامل فيها إيرادا واستخداماً بسعر الصرف الذي تحدده وزارة المالية وبنك السودان. وتتمثل موارد هذه النافذة في حصيلة جميع الصادرات بالإضافة إلى الموارد الأخرى. ويتم استخدام موارد هذه النافذة في مقابلة المدفوعات للمواد البترولية وإيرادات القطاع العام، الاحتياجات الإستراتيجية والمدفوعات غير المنظورة كما يحددها بنك السودان. أما النافذة الثانية فهي نافذة صرافات البنوك التجارية وتسعى لاستقطاب العملات الحرة من المصادر الأخرى ويتم استخدام موارد هذه النافذة لمقابلة المدفوعات المنظورة وغير المنظورة التي لم ترد ضمن استخدامات نافذة البنك المركزي وفيما يلي تلخيص لهذه السياسات:

من حيث الصادرات:

في الربع الأخير من عام 1993 أعلنت وزارة الصناعة والتجارة سياسة الصادر الجديدة لموسم 93/ 1994، وتهدف السياسة الجديدة إلى تشجيع الصادرات وتوسيع قاعدتها، تنظيم الصادر، التكامل بين الإنتاج وعمليات الصادر والتوفيق بين الصادرات واحتياجات الاستهلاك المحلي كما تلزم هذه السياسة التي تقرر استمرارها حتى نهاية الموسم المصدرين بتسليم حصيلة صادراتهم إلى بنك السودان بسعر صرف قدره 215 جنيه للدولار، كما حظرت السياسة الجديدة

[1] بنك السودان المركزي- التقرير السنوي الثاني والثلاثون- 1992- ص 58.

الربط بين الصادر والوارد بالإضافة إلى حظر تخزين السلع السودانية في الموانى الأجنبية وتم تحديد الأسعار الدنيا لسلع الصادر وفقاً لمستويات الأسعار المحلية والعالمية.

في إطار سياسة الصادر الجديدة قامت وزارة الصناعة والتجارة في نوفمبر 1993 بتكوين سبعة مجالس للصادر تشمل مجلس الذرة، الحبوب الزيتية ، والبقوليات، الحيوانات الحية والمذبوحة، الكر كدي ، حب البطيخ، النباتات والأعشاب الطبية، الخضر والفاكهة، الصادرات الصناعية ، والصادرات التعدينية، تقوم هذه المجالس باقتراح السياسات والأسعار والترويج للسلع السودانية في الأسواق الخارجية وتنظيم عملية الصادر ومراقبة عملية الجودة والمواصفات والمشاركة في المعارض التجارية بالخارج.

من حيث الواردات:

في محاولة لتخفيف الضغط المتزايد على موارد البلاد الشحيحة من النقد الأجنبي تمت إضافة بعض السلع كالعربات والثلاجات والمسجلات وأجهزة الفيديو والتلفزيونات إلى قائمة السلع المحظور استيرادها. كما تم السماح بإستيراد السلع الرأسمالية بتسهيلات في الدفع لمدة سنة كحد أدنى كما تقرر السماح لشركات القطاع العام الاحتفاظ بنسبة 80% من إيراداتها بالنقد الأجنبي على أن تستخدم هذه النسبة وفقاً لمتطلبات سياسة تخفيف أعباء المعيشة[1].

المرحلة الثالثة في1994م:

وتم في 2 يوليو 1994 إلغاء العمل بنظام النافذتين. ومنح كل بنك الحق في إعلان سعر الصرف الذي سيتعامل به يومياً مع العملاء لشراء وبيع النقد الأجنبي حسب عوامل العرض والطلب وبمبررات اقتصادية وموضوعية وبعيداً عن المضاربات شريطة إخطار بنك السودان بهذا السعر صباح كل يوم وسيقوم بنك السودان بتحديد الهامش بين سعري البيع والشراء. كما يقوم بنك السودان باحتساب متوسط ترجيحي لسعر الصرف يستخدمه في شراء موارده والتي تمثل 80% من حصيلة جميع الصادرات بالإضافة إلى الموارد الأخرى،. أما نصيب البنوك المعتمدة فيمثل 20% من جملة الموارد. وفي 17 ديسمبر 1994 تم تخفيض نصيب بنك السودان من موارد النقد الأجنبي إلى

[1] المرجع السابق- ص 53

65% وبالتالي رفع نصيب البنوك المعتمدة إلى 35% من النقد الأجنبي. وفيما يلي تلخيص لسياسات التجارة الخارجية :

في جانب الصادرات:

واصلت الدولة سياساتها الرامية إلى تشجيع الصادرات فتقرر أن تتم محاسبة المصدر بسعر الصرف المعلن بواسطة البنك عند تاريخ استلام الحصيلة والذي يتم تحديده بواسطة كل بنك حسب عوامل العرض والطلب بدلاً من 2.15 جنيه للدولار في العام السابق، كما تم إعفاء الصادرات من رسوم العبور المفروضة من قبل السلطات الولائية، وعلاوة على ذلك اتخذت الدولة العديد من الإجراءات لزيادة حجم الإنتاج الزراعي وذلك بتحسين وتوفير الآليات والمبيدات والوقود كما تابعت جهودها الرامية لزيادة المساحات المزروعة وذلك بتوفير التمويل وتطوير وسائل النقل لضمان انسياب الفائض للأسواق العالمية، وفي إطار تنظيم صادرات الجمال إلى جمهورية مصر العربية تقرر إن يتم التصدير بالدولار الحر وتدفع الحصيلة مقدماً ونقداً وبسعر الرأس 175 دولار أمريكي.

في جانب الواردات:

في إطار سياسات التحرير الإقتصادي تم خلال 1994، رفع الحظر تدريجياً عن إستيراد جميع السلع فيما عدا الخمور والمخدرات، وأدوات معدات لعب الميسر، والأسلحة والذخيرة والمتفجرات والسكر والعربات الصغيرة بما فيها البكاسي والعربات ذات الدفع الرباعي.

وتقرر خلال العام السماح بإستيراد سلع بتسهيلات في الدفع لمدة ستة أشهر كحد أدنى، كالمعدات الطبية والأجهزة العلمية ومدخلات الإنتاج الصناعي والعيش والفول المصري والعدس والبن ولبن البدرة[1].

المرحلة الرابعة في 1995م:

وبتواصل العمل بسياسات التحرير الاقتصادي خلال العام 1995. ظلت الموارد المكونة لنظام النقد الأجنبي المعلن في يوليو 1994، كما هي عليه إلا إن تقسيم هذه الموارد قد أصبح مناصفة بين بنك السودان والبنوك المعتمدة. ويستخدم نصيب البنوك المعتمدة في مقابلة إستيراد مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي والسلع الضرورية الأخرى بجانب أداء المدفوعات غير المنظورة

([1]) بنك السودان المركزي- التقرير السنوي الرابع والثلاثون- 1994- ص91

المتعلقة بالإنتاج وحركة التجارة الخارجية وللأغراض المهمة الأخرى وفقاً لسياسات الإستيراد السارية والضوابط الصادرة من بنك السودان.

في محاولة لتنظيم تجارة الحدود تم الاتفاق والتنسيق بين وزارة التجارة والتعاون والتموين الاتحادية وحكومات الولايات الحدودية على مركزية السياسات والإشراف والمتابعة على أن تكون الإجراءات الأولية والتنفيذ وتوزيع الحصص بين التجار من اختصاص الولايات الحدودية. وفيما يلي تلخيص لسياسات التجارة الخارجية.

في اطار الصادرات:

استنادا على مقررات اللجنة الوزارية للقطاع الاقتصادي أعلن السيد/ محافظ بنك السودان عن سياسات واجراءات قصد منها إعطاء وقفة قوية للصادرات الخاصة للسلع التي يمكن أن تأتي بعائد كبير في زمن وجيز، إما لوجودها أصلاً كالثروة الحيوانية وإما لأنها لا تحتاج لمدخلات كبيرة ويمكن إنتاجها بوفرة وعليها طلب متزايد في السوق العالمي كالقطن المطري.

وفيما يلي تلخيص لتلك السياسات والإجراءات:

1/ إلغاء ضريبة الصادر كلياً على صادرات الحيوانات الحية واللحوم والقطن المطري وزهرة الشمس والخضر والفاكهة وتخفيضها بنسبة 50% على جميع سلع الصادرات الأخرى.

2/ منح مصدري الأبقار الحية وجميع أنواع اللحوم والقطن المطري وزهرة الشمس والخضر والفاكهة والصادرات الصناعية تجنيباً بالعملة الحرة بنسبة 50% من عائد الصادر ويكون لهم حرية استخدامها.

3/ تحديد الحد الأدنى لأسعار الصادر بما يتماشى مع السوق العالمي.

4/ تخصيص نسبة 15% من التمويل العام المتاح لتمويل الثروة الحيوانية في مجال الصادر والأنشطة الإنتاجية المصاحبة.

5/ تسهيل تمويل شركة الصمغ العربي فيما تبقى لموسم 93/ 1994.

في اطار الواردات:

ظلت سياسة الإستيراد كما هي عليه دون تغيير جوهري يذكر، هذا وقد تم في بداية عام 1995 رفع الحظر عن استيراد العربات الصغيرة والسكر شريطة أن يتم الإستيراد بموجب خطاب اعتماد مستندي صادر من قبل البنك المعني. وتمت إضافة مادة تحسين الخبز لقائمة السلع المحظور استيرادها.

وتقرر خلال عام 1995 السماح بإستيراد سلع بتسهيلات في الدفع لمدة أربعة أشهر كحد أدنى كقطع الغيار الجديدة والشحوم وزيوت الماكينات وأدوات توصيل الكهرباء والمواتر والدراجات وأجهزة الكمبيوتر[1].

المرحلة الخامسة من 1996 الي2008م:

ظلت سياسة التصدير والإستيراد كما هي عليه في عام 1996و1997، تتميز في عمومها بالتحرير وتعززت بتشجيع الصادر تنازل بنك السودان عن نصيبه من حصيلة الصادرات للقطاع الخاص من خلال سياسة التجنيب، حيث يتم تجنيب سلعة الفول السوداني بنسبة 30% واعتبارها سلعة مصنعة جزئياً. كما تم رفع نسبة التجنيب لبعض السلع من 55% إلى 60% هي الأبقار الحية ، اللحوم والقطن المطري وزهرة الشمس والخضر والفاكهة والسلع المصنعة، كذلك تم رفع نسبة التجنيب للمنتجات البحرية والأحياء المائية من 80% إلى 85%، وتجنيب عائد فحم المسكيت بنسبة 100% وسمح بالدفع ضد المستندات في إطار تشجيع صادرات السلع الهامشية.

أما سياسة الإستيراد فقد رمت إلى رفع الحظر عن جميع السلع عدا الخمور والمخدرات وأدوات لعب الميسر والأسلحة والذخيرة غير المرخصة. كما تم التصديق بالاستيراد عن طريق التسهيلات في الدفع لفترة سماح أربعة أشهر لبعض السلع كالقطن الطبي والأشرطة الطبية، المبيدات الحشرية والزجاج المسطح والأجهزة الكهربائية وماكينات الطباعة المكتبية[2].

ونجد في عام 1998، لم تحدث أي تغييرات في ظل سياسة التحرير السارية منذ عام 1992 وشهد عام 1999 اهتماماً كبيراً بالتجارة الخارجية حيث وجهت معظم سياسات الدولة لدعم

---

[1] المرجع السابق- ص 71.

[2] بنك السودان المركزي- التقرير السنوي السابع والثلاثون- 1997- ص69.

الصادر بهدف توفير المزيد من موارد النقد الأجنبي، وركزت سياسة الصادر على عدة محاور أهمها:

1. تخفيض أو إلغاء بعض الضرائب على الصادرات وتبسيط الإجراءات.
2. توجيه السياسة التمويلية نحو قطاع الصادر.
3. الاهتمام بعمليات التصنيع من أجل التصدير وتشجيع تصدير السلع المصنعة.
4. فتح أسواق جديدة والتوسع في فتح الملحقات التجارية.
5. توفير الاحتياجات لتجهيز الصادرات والاهتمام بعمليات ضبط الجودة.
6. إنشاء غرفة لصادرات الماشية وتشجيع الإستثمار في مجال المحاجر والمسالخ .
7. استمرار سياسة التشجيع والتوسع في زراعة القطن المطري.
8. إنشاء صندوق لدعم الصادرات لمواكبة الأسعار العالمية.
9. الإستمرار في تشجيع الإستثمار في مجال التنقيب عن البترول[1].

في عام 2000 اهتمت الدولة اهتمامًا كبيراً بقطاع الصادر وقامت بوضع السياسات التي تهدف إلى تشجيع الصادر وتبسيط إجراءاته مع الاهتمام بالأنشطة الترويجية والعمل على فتح أسواق جديدة للصادرات كما تم تفعيل دور القطاع الخاص بالمشاركة في وضع السياسات المتعلقة بالصادر وذلك بإنشاء مجالس صادرات السلع الرئيسية والتي تم تكوينها من القطاع الخاص بهدف تنظيم وضبط حركة الصادر ووضع الخطوط الملائمة لتنمية الصادر والعمل على الإيفاء بمتطلبات الدخول في السوق المشتركة لجنوب وشرق أفريقيا (الكوميسا)، ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة الدولية وإعداد الإقتصاد السوداني لمرحلة العولمة.

شجعت الدولة جانب الإستيراد بصورة كبيرة مع وضع بعض الضوابط الخاصة بطرق الاستيراد المختلفة. تم في عام 2000 حظر إستيراد مادة تحسين الخبز ولعب الأطفال التي تماثل في حجمها وتصميمها الأسلحة النارية[2].

(1) بنك السودان المركزي- التقرير السنوي التاسع والثلاثون- 1999- ص83.
[2] بنك السودان المركزي- التقرير السنوي الأربعون- 2000- ص1

وفي عام 2001، استمرت سياسات الدولة في مجال التجارة الخارجية الهادفة إلى تشجيع وتقوية القدرات التنافسية للصادرات السودانية في الأسواق الخارجية. ففي مجال الصادر تم تقليل تكلفة التصدير بإلغاء الضرائب والرسوم المفروضة على الصادرات وتبسيط إجراءاته، كما بذلت جهود لتطوير الأسواق التقليدية ولفتح أسواق جديدة عن طريق تكثيف الأنشطة والبرامج الترويجية، والإلتزام بمواصفات الصادرات العالمية وذلك سعياً لتحقيق عائد مجزي للمنتج والمصدر. كما تم تفعيل أداء المجلس الأعلى للصادرات. أما في مجال الإستيراد فقد تم اتخاذ عدة إجراءات لترشيد وتنظيم الإستيراد كالضوابط الخاصة بطرق الإستيراد ومتطلبات فتح خطابات الإعتماد وغيرها من الإجراءات. أولت الدولة اهتماماً لانضمام السودان لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى بما لها من تأثير على زيادة حجم صادرات السودان إلى الدول العربية، كما بدأ السودان ضمن سبع دول أخرى من دول الكوميسا التطبيق الفعلي للتعريفة الجمركية الصفرية على التجارة مع دول المنطقة [1].

ظلت سياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية في العام 2002، تسعى إلى توسيع هيكل الصادرات وتقوية قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية. ففي مجال الصادر تم إلغاء ضريبة ورسوم الصادر وبذلت جهود حثيثة لتطوير الأسواق التقليدية وفتح أسواق جديدة والاهتمام بمواصفات الصادرات.

أما في مجال الإستيراد فقد تم وضع ضوابط عامة لكافة طرق الإستيراد ومنح التمويل للاستيراد بالنقد الأجنبي والتسهيلات الخارجية.

أكمل السودان إجراءات انضمامه لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف زيادة الميزة التنافسية للصادرات السودانية مع العمل على إزالة كافة القيود غير الجمركية [2].

تمشياً مع سياسة التحرير المعلنة في فبراير 1992، ظلت سياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية للعام 2003، تسعى إلى إزالة القيود والمعوقات على التجارة الخارجية. ففي مجال الصادر زاد الاهتمام بتطوير مواصفات الصادر مع فتح أسواق جديدة، كما بذلت الجهود لتطوير الأسواق

[1] بنك السودان المركزي- التقرير السنوي الواحد والأربعون- 2001- ص1.
[2] بنك السودان المركزي- التقرير السنوي الثاني والأربعون- 2002- ص1.

التقليدية. أما في مجال الإستيراد فقد تم تطوير الإجراءات الخاصة لكافة طرق الإستيراد ومنح التمويل بالنقد الأجنبي والتسهيلات الخارجية.

ولقد هدفت السياسة العامة للدولة للعام 2004 إلى توسيع قاعدة الصادرات إلى جانب تقوية القدرات والميزة التنافسية لسلع الصادر غير البترولية. و التأمين على الاهتمام بفتح أسواق جديدة.

أما في جانب الإستيراد وفي الأتجاه نحو إكمال تحرير التجارة الخارجية، فقد تمت بعض التعديلات كمنح التمويل بالنقد الأجنبي وتعديل الفقرة الخاصة بفترة التمويل والتي كانت لا تتجاوز عاماً واحداً حسب طبيعة العملية حيث استثنى من ذلك تمويل استيراد السلع الرأسمالية والمواد الخام والسلع الوسيطة وذلك وفق ضوابط معينة وتقليص قائمة السلع غير المسموح باستيرادها بتسهيلات في الدفع.

في إطار تشجيع التجارة البينية لدول الكوميسا واصل السودان التطبيق الفعلي للتعريفة الجمركية الصفرية مع بعض الدول المنضوية تحت مظلة هذه المنظمة الإقليمية [1].

وفي العام 2005 شملت سياسة الصادر والوارد على الآتي :

1- تشجيع الصادرات غير البترولية وذلك بتحسين قدرتها التنافسية وتسهيل تمويلها وتقليل اثر مخاطر التصدير وذلك بإدخال نظام ضمان الصادرات.

2- مساهمة في تشجيع إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية وضمان الصادرات غير البترولية .

3- الإستمرار في إجراءات استخدام العملات الأجنبية الأخرى بجانب الدولار الأمريكي في المعاملات الخارجية وذلك بهدف دعم المقدرة التنافسية للصادرات السودانية والحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف .

4- سيستمر العمل بسياسات الإستيراد الحالية دون التعديل مالم تقتضي الضرورة ذلك [2] .

ظلت السياسة العامة للدولة في مجال التجارة الخارجية خلال العام 2006 دون تغيير يذكر، حيث استمر الاهتمام والتركيز على توسيع قاعدة الصادرات الوطنية بشكل عام والصادرات

---

[1] بنك السودان المركزي- التقرير السنوي الرابع والأربعون- 2004- ص1.

[2] بنك السودان المركزي – سياسات بنك السودان للعام -2005 – ص4

غير البترولية على وجه الخصوص وبجانب تقوية القدرات التنافسية لسلع الصادر وفتح أسواق جديدة مع تطوير الأسواق التقليدية[1].

أيضاً تتبنى سياسات التصدير للعام 2008 في السودان على توجيه فوائض للمنتجات المحلية عن الإستهلاك المحلي إلى الأسواق العالمية للحصول على العملات الأجنبية لإستيراد احتياجات البلاد من السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والمواد الخام لمقابلة متطلبات مشروعات التنمية. ولتجاوز ذلك القصور تسعى الدولة لتحقيق عدد من الأهداف لتحسين وضع قطاع الصادرات تتمثل في الآتي:

1. رفع شعار الإنتاج من أجل التصدير وضمان تدفق عائدات التصدير.
2. تشجيع تصدير المنتجات الصناعية.
3. تنظيم حركة التصدير لتمكين الدولة من رصدها وتقسيمها.
4. استقرار السياسات ومكافحة التهريب.
5. تنويع قاعدة الصادرات وتنسيقها مع الإنتاج ومتطلبات الأسواق العالمية.

المرحلة السادسة: من 2009م الي 2013م:

ظلت سياسة التصدير والإستيراد كما هي عليه في العام 2009م من حيث تحقيق السياسات و الاهداف التي وضعت في عام 2008م .

وفي العام 2010م تم إصدار ضوابط جديدة لإستخدام حصيلة الصادرات غير البترولية وفقاً للاتي:

حصائل الصادرات الناتجة عن التمويل بواسطة المصرف يتم بيعها للمصرف الممول .

حصائل الصادر المنفذة من مصادر تمويل أخرى تباع للمصرف المنفذ .

غير مسموح ببيع حصيلة الصادر الي مستوردين اخرين .

أما من ناحية الإستيراد فقدإتخذت الضوابط الشكل الاتي :

السماح للمصارف بإستخدام كل طرق الدفع لتنفيذ عمليات الإستيراد للسلع الأساسية ذات الأولوية

حظر بيع النقد الأجنبي حظر إصدار خطابات الضمان للإستيراد.

[1] بنك السودان المركزي- التقرير السنوي السادس والأربعون – 2006 – ص1.

في العام 2011م هدفت سياسات الإستيراد والتصدير إلى الإستمرار في المحافظة على سعر الصرف وتشجيع الصادرات غير البترولية وذلك عن طريق تحديد هامش الإستيراد النقدي المدفوع والإستيراد عن طريق خطابات الإعتماد فقط بالإضافه إلى قائمة بالسلع المحظور إستيرادها وقد عممت على كافة المصارف .

ومن ناحيه اخرى فقد ظلت سياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية للعام 2012م و 2013م كما هي عليه في الأعوام السابقة .

هذا وقد قام البنك المركزي بأنشاء نظام الربط الشبكي لتداول استمارات الصادر والوارد بين الجهات المعنية درءاً للمارسات غير السليمة في مجال التجارة الخارجية .

الفصل الثالث

الصادرات غير البترولية في السودان

الفصل الثالث

الصادرات غير البترولية في السودان

في هذا الفصل سنتحدث عن التجارة الخارجية والتعريف بالصادرات غير البترولية والتوزيع الجغرافي لها الى جانب المعوقات التى تواجهها وذلك في اربع مباحث.

المبحث الاول: التجارة الخارجية (صادرات وواردات):-

شملت صادرات السودان في الفترة من 1992- 2013 على السلع الآتية:- القطن- الفول السوداني- السمسم- الصمغ العربي- الذرة- الحيوانات الحية- الجلود- الأمباز- الكر كدي- السكر- اللحوم- المولاس- حب البطيخس- الذهب- البترول الخام- البنزين- الكيروسين- الغاز الطبيعي- النافتا- الفيرنس- غاز المخلوط- الديزل- منتجات بترولية أخرى.

وشملت واردات السودان في الفترة من 1992- 2013 على السلع الآتية:

المواد البترولية- مواد خام أخرى- سلع مصنعة- آلات ومعدات- وسائل نقل- مواد كيماوية- قمح ودقيق قمح – شاي- بن – سكر- مواد غذائية – مواد غذائية أخرى- مشروبات معدنية- تبغ- الفواكه ومنتجاتها- الخضروات ومنتجاتها- منتجات الألبان- زيوت حيوانية ونباتية- منسوجات.

وتم تحليل بيانات الصادرات والواردات والميزان التجاري في الفترة من 1992-2010 وتحصلنا على النتائج التاليه:

جدول رقم (1) : نتائج تحليل بيانات الصادرات و الواردات والميزان التجاري 1992-2010:

Variable	Sum	Mean	Std deviation	Min	Max	Shapiro-wilk	
						Statistic	Sig
الصادرات	66872.88	3519.63	3847.26	319.3	11670.5	0.790	0.001
الواردات	76485.69	4025.56	3460.87	820.9	10044.89	0.785	0.001
الميزان التجاري	-9600.10	-505.27	1057.72	-2416.9	2319	0.908	0.068

المصدر : اعداد الباحثة (بيانات الجدول انظر الملحق رقم (1))

من الجدول السابق نجد ان مجموع قيمة الصادرات في الفتره من 1992-2010 (Sum=66872.88) بوسط حسابي (Mean=3519.63) وإنحراف معياري (Std

(deviation=3847.26) ، وادنى قيمة للصادرات (Min = 319.3) وكانت في العام 1992، اما اعلى قيمة للصادرات (Max=11670.5) وكانت في العام 2008 ، ويعزى ذلك الى ازدياد حصيلة الصادرات البترولية من 8418.5 في عام 2007 الى 11490.1 في العام 2008 وازدياد حصيلة الصادرات غير البترولية من 460.7 في العام 2007 الى 576.4 في العام 2008 [1] ، ونجد ان قيمة اختبار (Shapiro-wilk=0.790) بمستوى معنويه (sig=0.001) وهي اقل من مستوى معنوية 0.05 ممايعني ان البيانات لا تتوزع توزيع طبيعي.

ايضا نلاحظ من الجدول السابق ان مجموع قيمة الواردات في الفتره من 1992-2010 (Sum=76485.69) بوسط حسابي (Mean=4025.56) وإنحراف معياري (Std deviation=3460.87) ، وادنى قيمة للواردات (Min = 820.9) وكانت في العام 1992، اما اعلى قيمة للواردات (Max=10044.89) وكانت في العام 2010 ، ويعزى ذلك الى زيادة قيمة واردات السكر من 108.9 مليون دولار في العام 2009 الى 509.4 مليون دولار في العام 2010 [2] ، ونجد ان قيمة اختبار (Shapiro-wilk=0.785) بمستوى معنويه (sig=0.001) وهي اقل من مستوى معنوية 0.05 ممايعني ان البيانات لا تتوزع توزيع طبيعي ايضاً نجد من الجدول السابق ان مجموع قيمة الميزان التجاري في الفتره من 1992-2013 (Sum=9600.10) بوسط حسابي (Mean=-505.27) وإنحراف معياري (Stddeviation=1057.72) ، وادنى قيمة للميزان التجاري (Min = -2416.9) وكانت في العام 2006 ، اما اعلى قيمة للميزان التجاري (Max = 2319) وكانت في العام 2008 ، ونجد ان قيمة اختبار (Shapiro-wilk = 0.908) بمستوى معنويه (sig = 0.068) وهي اكبر من مستوى معنوية 0.05 ممايعني ان البيانات تتوزع توزيع طبيعي.

المبحث الثاني: الصادرات السودانية: -

[1] بنك السودان المركزي – التقرير الثامن والاربعون – 2008 - ص92
[2] بنك السودان المركزي – التقرير الخمسون – 2010 - ص144

سنتحدث في هذا المبحث عن الصادرات السودانية البترولية وغير البترولية في الفترة من1992-2013.

أولاً : الصادرات غير البترولية:

شملت أهم الصادرات غير البترولية على:

1/ القطن:

كان القطن عماد صادرات السودان للأسواق الخارجية والمصدر الأساسي لعائدات البلاد من العملات الصعبة ومن الملحق رقم (2) يتضح أن القطن يحتل المرتبة الأولى في قائمة الصادرات خلال الأعوام (1992، 1994، 1995)م إذا كانت قيمته (65.3، 96.6، 123)مليون دولار على التوالي من إجمالي عائدات الصادرات السودانية[1]، ونلاحظ أنه في عام 1993م تراجع عن الصدارة حيث كانت قيمته 57.1 ويعود ذلك إلى تقليص المساحة وتدني الإنتاجية وتدهور النوعية الذي أدى بدوره إلى تدني أسعار الأقطان السودانية بكل أصنافها بالمقارنة مع البدائل الأخرى[2]، ولكنه استعاد الصدارة في قائمة الصادرات كأهم مصدر لحصيلة البلاد من النقد الأجنبي في 1994م، و 1995م ويعزى ذلك إلى زيادة الكميات المتاحة للتصدير والتي كانت نتاجاً لزيادة المساحة المزروعة وتوفير مدخلات الإنتاج وتحسين إعداد الأقطان[3].

ونلاحظ من الملحق رقم (2) إن الأعوام (1996- 1997 - 1998 1999)م .إنخفضت قيمة القطن فيها وظلت في انخفاض سنة تلو الأخرى بعد أن كان في الصدارة في السنوات السابقة حيث كانت قيمته (21-128-105.7-95.5-44.8) (مليون دولار) على التوالي ويرجع سبب الانخفاض في سنة 1999م إلى انخفاض الكميات المصدرة نتيجة للظروف المناخية غير المواتية والتي أدت إلى غرق مساحات واسعة بالإضافة إلى التراجع المستمر في الأسعار العالمية بسبب زيادة المعروض، هذا بالإضافة إلى انخفاض الطلب على القطن من بعض المغازل بدول شرق أسيا بسبب الأزمة الإقتصادية التي واجهتها مؤخراً [1].

---

[1] سليمان محمد صالح سليمان- تطور واتجاهات تجارة السودان الخارجية خلال الفترة 1990- 2002م- وزارة التجارة الخارجية- الخرطوم- ص 8.

[2] بنك السودان المركزي- مرجع سبق ذكره- 1993- ص 49.

[3] بنك السودان المركزي- مرجع سبق ذكره- 1995- ص 66.

[1] ــ [8] بنك السودان المركزي التقارير السنوية (1999- 2006م).

أما في العام 2000م احتل القطن المركز الرابع وارتفعت قيمته من العام الماضي إلى 53 مليون دولار في عام 2000م ويعزى ذلك إلى زيادة الكميات المصدرة والارتفاع الكبير في متوسط الأسعار العالمية للقطن بسبب زيادة الأستهلاك العالمي[2].

أما في العام 2001م نلاحظ إنخفاض قيمة القطن عن السنة السابقة إلى 44.4 مليون دولار ويعزى ذلك إلى إنخفاض الكمية المصدرة من 238 ألف باله إلى 234 ألف باله من جهة، ولإنخفاض الأسعار العالمية من جهة أخرى[3].

ونلاحظ في العام 2002م ارتفاع قيمة القطن إلى62.2 مليون دولار ويعزى ذلك للزيادة في الكميات المصدرة بنسبة 69.9% وارتفاع الأسعار العالمية من 42.8 سنت للرطل في عام 2001م إلى 55.2 سنت في عام 2002م[4].

أما في العام 2003م احتل القطن المركز الأول في قائمة الصادرات غير البترولية فقد ارتفعت قيمة صادر القطن إلى 107.8 مليون دولار مقارنة بسنة 2002م ويعزى ذلك لارتفاع الكميات المصدرة من 397 ألف باله إلى 507 ألف باله، ولارتفاع في متوسط الأسعار العالمية[5].

في العام 2004م إنخفضت قيمة القطن إلى 75.93 مليون دولار واحتل المركز الثالث بين الصادرات غير البترولية[6] ، ونلاحظ في العام 2005م ارتفاع عائد الصادر للقطن حيث بلغت قيمته 107.29 مليون دولار ويعزى ذلك إلى فتح أسواق جديدة وتحسن الأسعار العالمية إضافة إلى زيادة التعامل مع مصر عبر الكوميسا[7] ، أما في العام 2006م إنخفضت قيمة القطن إلى 82.3 مليون دولار وذلك لإنخفاض الأسعار العالمية[8]، ونلاحظ انخفاضاً مستمراً للقطن خلال الأعوام (2007- 2008- 2009- 2010-2011-2012-2013)م حيث مثلت قيمته (27،11.8،102.7) مليون دولار على التوالي.

2/ السمسم :

يحتل السمسم المرتبة الثانية بعد القطن من حيث مساهمته في قائمة الصادرات.

ونلاحظ من الملحق رقم (2) أن قيمته في 1992م بلغت 46.31 مليون دولار، إلا أنه حقق المرتبة الأولى في عام 1993م إذ بلغت قيمته 68.2 مليون دولار وبعد ذلك إنخفضت في عام 1994م إلى

66.8 مليون دولار و 80.4 مليون دولار في عام 1995م ثم في عام 1996 حقق السمسم مرتبة عالية وبلغت قيمته 141.1 مليون دولار وهي أعلى نسبة مساهمة وأصبح في ذلك العام في المرتبة الأولى ويعزى ذلك إلى زيادة الكميات المصدرة إذ زادت الرقعة المزروعة علاوة على ارتفاع الأسعار العالمية في هذا العام بسبب إنخفاض الكميات المعروفة في السوق العالمية. ومن الملاحظ إن عائد السمسم ارتفع من 104.8 مليون دولار في عام 1998م إلى 126.9 مليون دولار في عام 1999م ويعزى ذلك الارتفاع إلى ارتفاع متوسط سعر الطن عالمياً زيادة الطلب عليه بفتح أسواق جديدة، ولقد إنخفض عائد السمسم من 146.9 مليون دولار في عام 2000م إلى 104.5 مليون دولار في العام 2001م ويرجع ذلك إلى أن إنتاج السمسم يعتمد في إنتاجه على الزراعة المطرية مما تسبب في تقلب وتغير المساحة المزروعة والمحصودة ومعدلات الإنتاج [1]، واستقرت حصيلة صادر السمسم في العامين 2002م- 2003م على التوالي حيث بلغت 74.6 مليون دولار و 74.4 مليون دولار على التوالي ويعزى ذلك للإرتفاع في متوسط الأسعار العالمية [2]، وفي العام 2004م احتل السمسم المركز الأول في الصادرات غير البترولية فقد بلغت قيمته 178.64 مليون دولار ويعزى ذلك لإرتفاع الكميات المصدرة بالإضافة إلى الإرتفاع في متوسط الأسعار العالمية[3].

وإنخفضت حصيلة الصادر من السمسم في العام 2005م مقارنة بعام 2004م، حيث بلغت قيمته 118.58 مليون دولار ويعزى ذلك لإنخفاض الكميات المصدرة بجانب التراجع الطفيف في متوسط الأسعار العالمية وزيادة الإستهلاك المحلي[4]. وفي العام 2006م احتل السمسم المركز[5] الأول في الصادرات غير البترولية حيث بلغت قيمته 167 مليون دولار ويعزى ذلك إلى ارتفاع الكميات المصدرة بجانب الزيادة الطفيفة في متوسط الأسعار العالمية.

أما في العام 2007م انخفضت قيمة السمسم حيث بلغت 92.8 مليون دولار وبدأت في زيادة مستمرة خلال الاعوام (2008-2013)م حيث كانت قيمته (141.8، 143.3، 167.3، 223.3، 223.5، 472.4) مليون دولار على التوالي.

3/ الفول السوداني:

---

[1] سليمان محمد صالح- مرجع سبق ذكره- ص 9.

[2] ــ [5] بنك السودان المركزي- مرجع سبق ذكره من (2003- 2006).

سجل الفول السوداني أعلى عائد في العام 1998م إذ بلغ 14.2 مليون دولار من إجمالي قيمة الصادرات السودانية، إلا أن نسبة مساهمته تدنت فيما بعد كما يوضح الملحق رقم (2) ونلاحظ في العام 2009م عدم تصديره، أما في العام 2010م بلغت قيمته 0.2 مليون دولار ويعزى ذلك لإنخفاض الرقعة المزروعة في القطاع المروي والتقليدي بسبب الظروف الطبيعية غير المواتية، هذا بالإضافة إلى تدني مستوى الأسعار عالمياً مقارنة بالأسعار المحلية، مما أدى إلى استهلاكه محلياً بدلاً من تصديره [1].

4/ الصمغ العربي:

بلغت قيمة الصمغ العربي 21 مليون دولار وإرتفعت إلى 33.1 مليون دولار، أيضاً ارتفعت إلى 65.7 مليون دولار في العام 1994م كما يوضح الملحق رقم (2) ، وتعزى تلك الزيادة إلى زيادة الكميات المصدرة والتي كانت نتاجاً للسياسات الواضحة تجاه هذه السلعة النقدية المهمة والمتمثلة في زيادة الحد الأدنى لأسعار الشراء في أسواق المحاصيل والحد من التهريب إلى دول الجوار، وشهد سوق الصمغ العربي خلال الفترة 1995م- 2002م تذبذباً في الكميات المصدرة وفي الأسعار بين الهبوط والصعود مما أثر على عائدات الصادر ويرجع ذلك إلى ظهور دول منتجة للصمغ العربي مثل نيجيريا وتشاد بإنتاج كبير - التهريب إلى دول الجوار - إنخفاض الطلب العالمي - منافسة البدائل الصناعية للصمغ الطبيعي [2]، وارتفعت قيمة صادر الصمغ العربي في العام 2004م إلى 60.60 مليون دولار[3] ويعزى ذلك إلى ارتفاع متوسط الأسعار العالمية على الرغم من إنخفاض الكميات المصدرة في العام 2004م مقارنة بعام 2003م.

ونلاحظ في العام 2005م أرتفعت قيمته إلى 107.56 مليون دولار بسبب أرتفاع سعر الطن عالمياً، إضافة إلى زيادة الإنتاج المحلي[1].

ونلاحظ في العام 2006م إنخفضت حصيلة الصادر من الصمغ العربي إذ بلغت قيمته 50.2 مليون دولار ويعزى ذلك إلى إنخفاض الكميات المصدرة وسعر الطن عالمياً[2]. ونلاحظ

---

[1] سليمان محمد صالح – مرجع سبق ذكره – ص9

[2] المرجع السابق- ص 10

[3] بنك السودان المركزي- مرجع سبق ذكره- 2004- ص7.

[1] بنك السودان المركزي- مرجع سبق ذكره- 2005- ص5.

[2] بنك السودان المركزي- مرجع سبق ذكره- 2006- ص5

تذبذب قيمة الصمغ العربي خلال (2007-2013)م إذ بلغت قيمته (51.9،60.9،33.1،23.8،81.8،67.1،134.8) مليون دولار على التوالي.

5/ الذرة:

يلاحظ من الملحق رقم (2) عدم وجود عائد تصدير الذرة خلال الفترة من (1992 – 1997)م ويعزى ذلك إلى حظر تصدير الذرة حفاظاً على أسعاره الداخلية ولتكوين مخزون استراتيجي من الذرة بوصفه المحصول الغذائي الرئيسي. ومن الملاحظ أن أعلى قيمة مساهمته الذرة هي 27.8 مليون دولار خلال عام 1999م، ويعزى ذلك إلى زيادة الإنتاج بسبب زيادة الرقعة المزروعة بحيث تكفي الإحتياج المحلي وتوفير فائضاً مناسباً للتصدير[3]. ونلاحظ إنخفاض قيمة الذرة في عامي 2000م و 2001م إلى 10.1 مليون دولار و 0.4 مليون دولار ويعزى ذلك إلى تدني الإنتاج لقلة الأمطار وتراجع أسعار التصدير[4]. ونلاحظ أرتفاع عائد الذرة في عام 2002م إلى 4.8 مليون دولار بسبب الزيادة الكبيرة في الكميات المصدرة على الرغم من إنخفاض سعر الصادر للطن المتري من 186 دولار إلى 132.9 دولار[5]. وإنخفض في عام 2003م إلى 2.1 مليون دولار ويعزى ذلك لانخفاض الكميات المصدرة بالرغم من أرتفاع متوسط أسعاره عالمياً بسبب قيام المؤسسات العالمية بالشراء من السوق المحلي[6]. وأرتفع العائد في عام 2004م إلى 3.07 مليون دولار وذلك للارتفاع في الكميات المصدرة والارتفاع في الأسعار العالمية[7]. وإنخفضت في العام 2005 إلى 49 مليون دولار وذلك لإنخفاض الإنتاج ومن ثم الانخفاض الكبير في الكميات المصدرة [1]، بينما أرتفعت إلى 1 مليون دولار في عام 2006 وذلك لزيادة الكميات المصدرة[2].

ونلاحظ أرتفاع قيمتها في العامين 2007م- 2008م إذ بلغت 27.6 و 45.6 مليون دولار بينما لم يتم تصديرها في عام 2009، وأما في الاعوام (2010-2011-2012-2013)م بلغت قيمتها (0.2،18.5،14،77.9) علي التوالي مليون دولار.

6/ الذهب:

---

[3] سليمان محمد صالح- مرجع سبق ذكره- ص10

[4] ــ [7] بنك السودان المركزي- مرجع سبق ذكره (2001- 2004م).

[1] بنك السودان المركزي- مرجع سبق ذكره- 2005- ص5.

[2] بنك السودان المركزي- مرجع سبق ذكره- 2006- ص6.

نلاحظ من الملحق رقم (2) بدأ تصديره منذ عام 1998 إذ بلغت قيمته 43.4 مليون دولار وارتفعت قيمة تصدير الذهب في 1999م إلى 55.4 مليون دولار مقارنة بعام 1998م بسبب زيادة الكميات المصدرة [3].

إنخفضت قيمة الصادر من الذهب في عامي 2000م و 2001م إذ بلغت قيمته 46.2 مليون دولار و 43 مليون دولار، ونلاحظ أرتفاع قيمة الذهب إلى 52.5 مليون دولار ويعزى ذلك إلى زيادة الكميات المصدرة[4].

وارتفع إلى 58.6 مليون دولار في عام 2003م بالرغم من إنخفاض الكميات المصدرة ويعزى ذلك للارتفاع في متوسط الأسعار العالمية[5] وإنخفض عائد الصادر إلى 50.42 مليون دولار في عام 2004م ويعزى ذلك للإنخفاض في الكميات المصدرة بالرغم من التحسن الذي طرأ في متوسط الأسعار العالمية[6]. بينما أرتفعت إلى 63.65 مليون دولار ويعزى ذلك للزيادة في الكميات المصدرة [7]. أما في العام 2006م ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً إلى 64.3 مليون دولار بالرغم من إنخفاض الكميات المصدرة ويرجع ذلك لأرتفاع الأسعار العالمية [8]. وانخفض في عام 2007م إلى 63.2 مليون دولار أما في عام 2008 ارتفع إلى 112.1 مليون دولار وذلك بسبب الزيادة في الكميات المصدرة والأرتفاع في الأسعار العالمية[9]. أما في العام 2009م ارتفعت حصيلة صادر الذهب إلى 403.4 مليون دولار. أما في الاعوام (2010-2011-2012-2013)م احتل الذهب المركز الأول في الصادرات غير البترولية إذ بلغت قيمته (1018،1441.7،2158،1048.4) مليون دولار وذلك نسبة لزيادة الكميات المصدرة بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية [1].

7/ السكر والمولاس:

نلاحظ من الملحق رقم (2) بدأ تصدير السكر والمولاس عام 1998م، إذ بلغت قيمة السكر 29.2 مليون دولار وإنخفضت إلى 14.7 مليون دولار في عام 1999م، أيضاً تدنى عائد الصادر للمولاس من 14.9 مليون دولار في عام 1998م إلى 5.6 مليون دولار وذلك بسبب الإنخفاض الكبير في مستوى الأسعار العالمية للسلعتين[2]. ونلاحظ من عام 2000م إلى عام 2009م تذبذبت

---

[3] ــ [9] بنك السودان المركزي- مرجع سبق ذكره (1999- 2008م).
[1] بنك السودان المركزي- مرجع سبق ذكره- 2010- ص140.
[2] بنك السودان المركزي- مرجع سبق ذكره- 1999- ص88.

قيم الصادر للسلعتين سواء بهبوط بسبب إنخفاض الكميات المصدرة أو إنخفاض الكمية المنتجة أو إنخفاض أسعار السلعتين عالمياً، أو أرتفاع قيم السلعتين بسبب زيادة الكميات المصدرة أو ارتفاع الأسعار عالمياً . أما في العام 2010م لم يتم تصدير السلعتين اما في (2011-2012- 2013)م كان (6.8،3.5،15.7) مليون دولار .

8. الحيوانات الحية:

نلاحظ من الملحق رقم (2) أن الحيوانات الحية بلغت قيمتها في عامي 1994م و 1995م، 87.7 مليون دولار و 83.9 مليون دولار على التوالي من قيمة إجمالي عائد الصادرات السودانية خلال العامين وبذلك حققت المرتبة الثانية، وفي العام 1993م بلغت قيمتها 77.2 مليون دولار واحتلت المركز الأول يليها السمسم والقطن، وفي العام 1998م حقق صادر الحيوانات أكبر عائد حيث بلغ 120.2 مليون دولار ويعزى ذلك إلى زيادة الأعداد المصدرة من الحيوانات الحية وتحسن أسعارها عالمياً، ومن الملاحظ تدني عائد الصادر من 66.5 مليون دولار في عام 2000م إلى 1.7 مليون دولار في عام 2001م، ويعزى ذلك إلى الحظر الذي فرضته المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج على صادرات الضأن، وفي العام 2002م ارتفع عائد صادرات الحيوانات الحية إلى 117.2 مليون دولار وتعزى تلك الزيادة إلى أثر قرار خلو السودان من حمى الوادي المتصدع (حسب تقرير مكتب الأوبئة بباريس) [3]. ونلاحظ من العام 2003م حتى 2006م سجلت صادرات الحيوانات الحية قيم كبيرة حيث احتلت المركز الثاني بين الصادرات غير البترولية في تلك الفترة ثم بدأت في الإنخفاض من العام 2007م الي 2013م.

أيضاً من الصادرات غير البترولية اللحوم، الجلود، والأمباز وغيرها من السلع التي سجلت قيماً متذبذبة كما نلاحظ في الملحق رقم (2).

ثانياً: الصادرات البترولية:

تم تصدير أول شحنة للبترول في نهاية أغسطس 1999م، إذ بلغت قيمته 275.9 مليون دولار[1]، وإرتفعت حصيلة الصادر من البترول في عام 2000م إذ بلغت 1806.7 مليون دولار،

[3] سليمان محمد صالح سليمان- مرجع سبق ذكره- ص 10.
[1] بنك السودان المركزي- مرجع سبق ذكره- 1999- ص87.

ويعزى ذلك لأرتفاع أسعار البترول عالمياً [2]. وظلت حصيلة الصادر من البترول في ارتفاع حتى العام 2004م وإنخفضت في العام 2005م، وإرتفعت حصيلة الصادرات البترولية في العام 2006م إذ بلغت قيمته 3984.32 مليون دولار مقارنة بعام 2005، وظلت قيم الصادرات البترولية تسجل ارتفاعاً في عامي 2007م و 2008م إلا أنها إنخفضت في عام 2009م إذ بلغت قيمته 7008.3 مليون دولار وإرتفعت في عام 2010م إذ بلغت قيمته 9406 مليون دولار.

نلاحظ من الملحق رقم (2) الخاص بصادرات السودان أن تصدير البترول في عام 1999م أدى إلى زيادة قيمة الصادرات السودانية وأصبحت الصادرات البترولية محتلة المركز الأول منذ تصديرها، وأدى ذلك إلى التأثير في الميزان التجاري فمنذ دخول تصدير البترول إنخفض عجز الميزان التجاري وتحول في بعض السنوات إلى فائض.

المبحث الثالث : التوزيع الجغرافي للصادرات غير البترولية السودانية:

تأتي أهمية دراسة التوزيع الجغرافي لمعرفة إتجاه الصادرات السودانية بالإضافه لدراسة استقرار الاسواق الخارجية والتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليها .

ومن المحلق رقم (3) الذي يمثل التوزيع الجغرافي للصادرات السودانية غير البترولية خلال الفترة من 1993م إلى 2013 م نلاحظ الأتي :

في العام 1994م حافظت مجموعة سوق الدول الاوربية المشتركة على صدارتها في قائمة المستوردين للسلع السودانية حيث لغت نسبة مشترياتها 28.7% من إجمالي صادرات السودان مقابل 26.6% في العام 1993م .وتليها المملكة العربية السعودية بالرغم من أن نسبة مشترياتها قد إنخفضت من 25.2% في العام 1993م إلى 23.4% خلال العام 1994م . وعموماً نجد أن الدول العربية تمثل اكبر الاسواق للصادرات غير البترولية خلال السنوات (92-93-94)م ولكن نسبتها في إنخفاض مستمر فقد إنخفضت من 49.4% في 1992م إلى 41.4% في العام 1993م ثم إلى 38.3% في العام 1994م وفي داخل الدول العربية نجد أن صادراتها للمملكة العربية السعودية في تذبب ، يقابل ذلك إنخفاض حاد في الصادر إلى كل من ليبيا بسبب الحصاد ومصر بسبب تدهور العلاقات ومن ناحيه اخرى إرتفعت نسبة حصيلة مشتريات الدول الاسيوية إذ بلغت 6.1% في

[2] بنك السودان المركزي- مرجع سبق ذكره- 2001- ص3.

عام1993م و8.9% لعام 1994م بإستثناء اليابان التي إنخفضت نسبة مشترياتها من جملة الصادرات غير البترولية السودانية من 6.4% في العام 1993م إلى 4.5% في العام 1994م ، مقابل ذلك نجد إرتفاع نصيب الولايات المتحده الامريكية من جملة الصادرات غير البترولية السودانية إلى مايقارب ضعف المستوى الذي كانت عليه في العام السابق .

ونلاحظ في العام 1995م أن مجموعة سوق الدول الاوربية المشتركة حافظت على صدارة المستوردين للسلع السودانية ، حيث بلغت نسبة مشترياتها 23.1% من إجمالي الصادرات السودانية غير البترولية وتليها مباشرةً المملكة العربية السعودية حيث نسبة مشترياتها قد إنخفضت إلى 18.4% في العام 1995م ويرجع ذلك اساساً إلى إنخفاض صادرات السكر والحيوانات الحية .أما مصر فقد إرتفع نصيبها من جملة الصادرات غير البترولية إلى 4.3% وهذه النسبة اكثر بأضعاف من المستوى الذي كانت عليه في العام 1994م اذ بلغ 0.7% وذلك بسبب الزيادة في قيمة صادرات السمسم علاوه على الإرتفاع الملحوظ في صادرات الجمال بعد القرار الذي نص على تصدير الجمال إلى مصر بالدولار الحر وأن تدفع الحصيلة مقدماً ونقداً ، من ناحيه اخرى أظهر الأتجاه العام إرتفاعاً بدرجات متفاؤتة في الصادرات غير البترولية لكل من اليابان والولايات المتحدة الامريكية والصين الشعبية.

في العام 1996م نجد أن مجموع سوق الدول الاوربية المشتركة قد تصدرت كالمعتاد قائمة المستوردين للسلع السودانية حيث بلغت نسبة مشترياتها 33.6% من إجمالي صادرات السودان غير البترولية مقابل 3.1% في العام 1995م . تليها المملكة العربية السعودية والتي ارتفعت نسبة مشترياتها من جملة صادرات السودان غير البترولية من 18.4% في العام 1995م إلى 18.8% في العام 1996 م ويرجع ذلك اساساً إلى الزيادة الملحوظة في صادرات السمسم لتلك الدول وإنخفضت نسبة الصادرات غير البترولية إلى الولايات المتحدة الامريكية إلى 2.2% في العام 1996 م وهذه النسبة تمثل نصف نسبة العام السابق 1995م حيث بلغت 4.4% ويعزى ذلك إلى إنخفاض مشترياتها من السمسم والصمغ العربي ، ومن ناحيه اخرى فقد اظهر الاتجاه العام انخفاضاً بدرجات متفاؤتة في الصادرات إلى كل من الصين الشعبية والهند واليابان وكذلك الدول الاوربية مثل دول غرب اوربا و دول شرق اوربا .

في العام 1997م تصدرت مجموعة دول الأتحاد الاوربي كالمعتاد قائمة المستوردين للسلع من جملة صادرات السودان غيرالبترولية إذ بلغت 18.9% بزيادة طفيفه بلغت 1% فقط في العام 1996م ،هذا وقد إنخفضت صادرات السودان من 37.9% في العام 1996م إلى 33.8% في العام 1997 م .كما إنخفضت نسبتها إلى الولايات المتحده الامريكية من 2.2% إلى 1.5% في العام 1997 م .وذلك بسبب إنخفاض مشترياتها من السمسم والصمغ العربي وكذلك قد اظهر الإتجاه العام إنخفاضاً بدرجات متفاوتة في الصادرات غير البترولية إلى كل من الصين الشعبية حيث بلغت 6.8% في العام 1996م إلى 2.8% في العام 1997م واليمن حيث بلغت نسبتها 4% في العام 1996 م إلى 3.7% في العام 1997 م .

في العام 1998 نجد ان الدول العربية تصدرت قائمة المستوردين للسلع السودانية حيث بلغت نسبة مشترياتها 40.7% من إجمالي الصادرات السودانية غير البترولية ومن الملاحظ أن قيمة الصادرات للمملكة العربية السعودية وحدها زادت بحوالي 25% مما كانت عليه في العام 1997م ، ومن ناحية اخرى إنخفضت نسبة صادرات السودان غير البترولية إلى مجموعة دول الاتحاد الاوربي إلى 34.6% ، كما إنخفضت نسبة الصادرات إلى الولايات المتحدة إلى 0.4% حيث ظلت قيمة الصادرات إليها في إنخفاض مستمر منذ العام 1996م ، كذلك الحال بالنسبة للصين الشعبية حيث إنخفضت نسبتها من 2.8% إلى 0.2% واليابان حيث إنخفضت نسبتها من 3.7 % إلى 2.8% .

في العام 1999م نلاحظ أن المملكة العربية السعودية تصدرت قائمة المستوردين للصادرات السودانية غير البترولية بنسبة قدرها 18% تليها اليابان بنسبة 15.7% ثم دول الأتحاد الاوربي بنسبة 12% كما أن هنالك بعض الدول تزايدت حصتها من الصادرات السودانية غير البترولية مثل مصر حيث بلغت حصتها 5.55% عما كانت عليه في العام السابق والهند بلغت حصتها 8% ، بينما نجد الإتحاد الأوربي والدول العربية والدول الأسيوية الأخرى لدول شرق اوربا والولايات المتحدة الامريكية قد تناقصت حصتها من صادرات السلع السودانية غير البترولية في العام 1999م مقارنة بالعام 1998م ، بينما نجد دخول كل من المملكة المتحدة وسوريا والامارات وكوريا الجنوبية وسنغافورة واندنويسيا وتايوان وماليزيا إلى المستوردين للصادرات السودانية في العام 1999م ونجد أن المملكة العربية المتحدة بلغت نسبتها 9.2% وسوريا 1.7% وكذلك الامارات العربية حيث بلغت

نسبتها حوالي 3% في العام 1999م . وفي نفس العام خرجت الولايات المتحدة الامريكية من قائمة المستوردين للصادرات السودانية .

في العام 2000م نلاحظ أن مجموعة الدول الاسيوية شكلت اكبر الأسواق للصادرات السودانية حيث بلغت نسبتها 72.4% من إجمالي الصادرات وأهمها دولة الصين الشعبية حيث بلغت نسبتها 44.1% تليها كوريا على الرغم من إنخفاض نسبتها إلى 5.8% ثم سنغافوره التي إرتفعت نسبتها إلى4.8% بينما سجلت الدول الاوربية الاخرى إنخفاضاً طفيفاً كما إرتفعت نسبة الصادرات لدول شرق أوربا إلى25% من ناحيه اخرى إنخفضت نسبة الصادرات للدول العربية مجتمعة من 32.7% للعام 1999م إلى 13.1% للعام 2000م نسبة للإنخفاض الكبير في صادرات السودان للمملكة العربية السعودية بسبب عدم التأكد من خلو السودان من مرض حمى الوادي المتصدع ، كذلك إنخفض نصيب دول الاتحاد الاوربي من جملة الصادرات إلى أقل من نصف المستوى الذي كانت عليه في العام 1999م ليصل إلى6.7% بسبب إنخفاض كميات بعض السلع المصدره لهذه الدول كذلك إنخفاض نصيب المملكة المتحدة في العام 1999م إلى 3.4% في العام 2000م.

إنفردت الصين بالمرتبة الأولى من مستوردي الصادرات السودانية حيث بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي صادرات السودان حوالي 85.6% خلال العام 2003 م مقارنه بحوالي 89.1% لعام 2000م ويعزى هذا الإنخفاض إلى إرتفاع الصادرات المتجمعة لليابان لتصل نسبتها إلى 8.1% عام 2003م مقارنة ب 4.5% للعام 2002م ، وإنخفضت نسبة الصادرات للدول العربية بنسبة 3.3% للعام 2003م مقارنة بالعام 2002م ويعود ذلك إلى إنخفاض الصادرات إلى كل من السعودية و مصر . شكلت الصادرات إلى المملكة المتحدة نسبة 44.3% خلال العام 2003م.

إتجهت معظم الصادرات السودانية غير البترولية للعام 2006 م إلى الدول الاسيوية بسنبة 76.9% حيث تمثل الصين أهم الدول الاسيوية المستوردة للصادرات السودانية غير البترولية بنسبة 75% وتحتل الدول الاوربية المركز الثاني حيث بلغت نسبتها 12.2% من إجمالي الصادرات غير البترولية تليها الدول العربية في المركز الثالث بسنبة 5.9%.

نجد أن كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد حافظت على نسبة ثابتة من مشترياتها للصادرات السودانية غير البترولية خلال الفتره من 2007م إلى 2013م بنسبة 1% للولايات المتحدة و 3% المملكة المتحدة ، و كذلك الحال بانسبة لدول شرق اوربا حيث حافظة على معدل ثابت للصادرات السودانية غير البترولية حيث بلغت نسبتة 1% خلال الفترة من 2007م إلى 2011م ثم أزدادت إلى 5% في العام 2012 ثم عادت للإنخفاض في العام 2013م إلى 4%. وبذلك تكون كل من الولايات الامتحدة والمملكة المتحدة ودول شرق اوربا قد مثلت استقراراً في نسبة إستيرادها للصادرات السودانية غير البترولية في الفترة من 2007م إلى2013م وقد يعزى ذلك الي سياسات الحظر التي إتخذتها الولايات المتحده على الصادرات السودانية غير البترولية.

أما في جانب الدول العربية فقد شكلت تلك الأعوام زيادة متتالية في نسبة إستيرادها للصادرات السودانية غير البترولية حيث كانت نسبة مشتريات المملكة العربية السعودية للصادرات السودانية غير البترولية كما يلي (1.1%-1.3% - 2.4% - 1% - 2.5%- 7.6% - 6% 7.9%) على التوالي للأعوام من 2007 إلى 2013 م .

أما الامارات العربية فقد كانت زيادتها على النحو التالي (2.5% - 4.1% - 9.8% - 11.3% - 15.6% - 52.3%) على التوالي للأعوام من 2007 إلى 2012م . إلا أنها قد إنخفضت بمعدل كبير في العام 2013م إذ بلغت نسبتها 15.5%.

ومن ناحيه اخرى قد شكلت الصين تفاوت ملحوظ في نسبة إستيرادها للصادرات السودانية غير البترولية إذ كانت نسبها (82% - 75% - 72.8% - .72% - 65.8% - 18.5 %) . وذلك للأعوام من 2007- 2012م .إلا انها عادت للإرتفاع في 2013 م إلى 56.7% .

يمكن ان نقول أن الفترة من 2007 إلى 2013 م قد تمثلت لبعض الدول بالثبات في نسبة إستيرادها للصادرات السودانية غير البترولية بينما شكلت بعض الدول تزايداً وتناقصاً في نسب إستيرادها للصادارات السودانية غير البترولية وقد يعزى ذلك للعديد من الأسباب مثل الحظر المفروض على السودان والسياسات التجارية القائمة بين الدول والأزمات الاقتصادية إلى جانب الإضطرابات الدولية

بصورة عامة يتضح من دراسة ملحق إتجاه الصادرات السودانية غير البترولية خلال الفترة من 1993م إلى 2013م أن هنالك زيادة سنوية في اجمالي الصادرات السودانية بلغت حوالي 16%

من إجمالي الصادرات السودانية غير البترولية وتعتبر الدول الأسيوية من أكبر الشركاء التجاريين للسودان على مستوى الصادرات السودانية غير البترولية ويليها دول اوربا الغربية ومن بعدها الدول الأفريقية ثم الدول العربية وأخيراً دول اوربا الشرقية .

المبحث الرابع: معوقات الصادرات غير البترولية:

تواجه الصادرات غير البترولية العديد من المعوقات أقعدتها في أن تلعب الدور المنوط بها كمصدر للعملات الأجنبية، وقد تضاءلت مساهمة هذه الصادرات في إجمالي صادرات السودان بشكل واضح بعد دخول البترول سلة الصادرات السودانية في العام 1999م . إن معوقات الصادرات غير البترولية تتفاوت من معوقات عامة تواجه كل أو جل سلع الصادر ومعوقات خاصة تختلف باختلاف السلع تشمل هذه المعوقات الآتي:

1. ضعف البنيات الأساسية مما يعيق إنتاج وتصدير السلع ومن ذلك
   - عدم كفاية الطرق التي تربط بين مناطق الإنتاج ومناطق التصدير.
   - عدم كفاية الطرق الداخلية بمناطق الإنتاج.
   - ضيق الموانئ.
   - عدم توفر وسائل النقل الملائمة.
   - عدم كفاية الطاقة وارتفاع أسعارها.
   - عدم كفاية أوعية التخزين الملائمة.

2. تعدد الرسوم والجبايات من جهات اتحادية وولائية على سلع الصادر حيث بلغت حوالي 28 رسماً الأمر الذي يزيد من تكلفة الصادر ويعرقل خطط المصدرين ويقلل بالتالي من فرص منافسة السلع السودانية في الأسواق العالمية. كما أن فئات التعريفة المطبقة على الواردات السودانية تحد من الإستيراد وتعتبر التعريفات حماية للمنتجات الوطنية إلى حد ما مقارنة ببعض الدول مما يساهم في تعويق الصادرات لأنها تشجع المنتج على البيع في السوق الداخلي بدلاً عن التصدير ولا تشجع المنتج على استخدام المدخلات المستوردة المطلوبة لزيادة الإنتاجية.

3. الضرائب: تعتبر الضرائب العالية من أكبر معوقات الصادر والمصدرين حيث تتراوح نسبتها ما بين 35% إلى 45% مما يشكل زيادة في تكلفة الصادر وتضييق فرص المنافسة في السوق العالمي.

4. التضخم: التضخم أحد العوامل المؤثرة على الصادرات، فارتفاعه يزيد من تكلفة الصادر وبالتالي يقلل من تنافسية سلع الصادر، أما انخفاضه فيؤدي إلى تخفيض تكلفة الصادر وبالتالي يزيد من تنافسية السلع أخاذاً في الاعتبار العوامل الأخرى المؤثرة. وتكشف الإحصاءات أن معدل التضخم في الإقتصاد السوداني قد سجل ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة من (1990- 1997)م حيث بلغ أعلى معدل له 133% في عام 1996م وأدنى معدل له كان 47% في عام 1997م، أما فيما بعد هذه الفترة فقد بدأ في الانخفاض تدريجياً ليتراوح ما بين 7.2% إلى 8.8% في الفترة من 2000م إلى 2006م.

5.سعر الصرف:يؤدي انخفاض سعر صرف العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية وعدم استقراره إلى أضرار بالمصدرين ويعرقل خططهم، وقد بدا ذلك واضحاً بالسودان منذ 2003م حيث شهد الدولار انخفاضا مقابل العملة السودانية من 259.51 دينار للدولار إلى 250 دينار، 230.1 دينار ، 200.83دينار في الأعوام (2004، 2005، 2006)م على التوالي، ولعل فشل صادر موسم الهدي لعام م2005، كان نتاجاً للانخفاض في سعر الصرف.

6. التمويل: التمويل حلقة هامة في العملة الإنتاجية والتسويقية وتبدو أهميته للصادرات في أن توفيره بالشروط المناسبة يزيد من قدرة المصدرين ومنافستهم في السوق العالمي. ولا يقتصر التمويل المطلوب لسلع الصادر فقط بل يمتد لبيناتها الأساسية والصناعات اللازمة. وتعتبر المصارف في السودان أهم المؤسسات التمويلية، إلا أن التمويل الذي تمنحه لقطاع الصادرات يتسم بالآتي:

- ضعف حجم تمويل الصادر، إذ تشير الإحصاءات إلى ضآلة حجم التمويل الممنوح للصادرات إذا ما قورن بحجم تلك الصادرات، ومع ضآلته فإنه شديد التأرجح في معدلات نموه من عام إلى عام كما أن معدلات النمو كانت سالبة في بعض الأعوام أما الأهمية النسبية لتمويل الصادر فإنها ضئيلة نسبياً ومتأرجحة بين الزيادة والنقصان ويغلب عليها الاتجاه التناقصي مقارنة بالأهمية النسبية للتمويل المصرفي الممنوح للقطاعات الاقتصادية الأخرى. ونجد أن

معدلات النمو السنوية لتمويل الصادر وصلت 123% في عام 1992 وتدنت إلى 26% في عام 1997م بل وكانت سالبة في عام 1998م و 2007م بمعدل 3%، 26% على التوالي، أما الأهمية النسبية فقد وصلت إلى 28% في عام 1990م وتدنت إلى 2.1% في عام 2007م.

إن ضعف حجم التمويل للصادر والتأرجحات في معدلات نموه السنوية وتضاءل أهميته النسبية تفسره مجموعة عوامل من بينها ضآلة حجم الموارد المالية المتاحة للتمويل بالمصارف واتجاه البنوك لتوظيف جزء من مواردها في الأوراق المالية لقلة المخاطر وزيادة الأرباح سيما في الفترة ما بعد عام 2000م، إذ تشير إحصاءات عام 2005 م إلى أن إجمالي الموارد المصرفية التي تم توظيفها في الأوراق المالية تعادل ضعف التمويل الممنوح لقطاع الصادر في عام 2005م.

- الارتفاع النسبي في تكلفة التمويل الممنوح للصادرات وبصفة خاصة بصيغة المرابحة التي يفضلها العملاء. وعلى الرغم من أن بنك السودان المركزي كان يحدد هوامش أرباح تفضيلية للصادر في حالة التمويل بالمرابحة إلا أنها ظلت عالية في بعض السنوات خلال الفترة من (1990- 2001)م مما يشكل عبئاً على المصدرين ويحد من تنافسية السلع في السوق العالمي، فقد بلغت هوامش أرباح المرابحة 36% في العام في بعض السنوات واستقرت الآن على 10% في العام كمؤشر.
- حصر البنوك معظم التمويل لقطاع الصادر على عمليات قصيرة الأجل دون الاحتياجات الأخرى التي تحتاج لتمويل متوسط وطويل الأجل ولعل ذلك يعود إلى ضعف حجم طبيعة الموارد المالية المتاحة للتمويل بالمصارف كعامل أساسي . ارتفاع التكاليف المصاحبة للتمويل كتكاليف توفير الرهونات.
- حاجة المصارف إلى ضمانات مصرفية من المصدرين في مقابل التمويل الممنوح، حيث أن الكثير من عمليات الصادر تتم بأحجام كبيرة فإن الضمانات لا تتيسر لكل المصدرين مما لا يمكن البعض من تنفيذ كل الصفقات.
- عدم توفير التمويل في الوقت المناسب.

- عدم الاستفادة من نوافذ التمويل الإقليمية والعالمية وذلك لصعوبة شروط التمويل التجارية.

7. معوقات متعلقة بالمصدرين:

تعاني شريحة كبيرة من المصدرين من ضعف إداري ومالي تبدو مظاهره في الآتي:

- عدم القدرة على فتح أسواق عالمية جديدة للسلع السودانية.
- فشل بعض المصدرين من إدارة أعمالهم بالشكل الجيد مما يعرقل استمرارهم في السوق.
- تعسر بعض المصدرين من الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه المصارف أو عدم التزامهم بضوابط الصادر مما يترتب عليه حظرهم مصرفياً.
- عدم قدرة بعض المصدرين على تمويل بعض مراحل عمليات الصادر والاعتماد كلياً على المصرف.

8. معوقات أخرى:

- عدم الإنتاج لأغراض الصادر: كل صادرات السودان غير البترولية تعتمد على فوائض الأسواق المحلية الشئ الذي أدى لتذبذب الصادرات حجماً ونوعاً بالإضافة إلى عدم استقرار الأسعار العالمية إضافة لفقدان الأسواق العالمية من وقت لآخر.
- غياب المعلومات عن الأسواق العالمية ومتطلباتها كماً ونوعاً وسعراً الشيء الذي لا يمكن من استخدام أنماط إنتاجية جديدة وفقاً للطرق الصحيحة.
- غياب دور الدولة والملحقات الاقتصادية بالخارج على قلتها وكذلك التنظيمات الخارجية ورجال الأعمال للقيام بدورها في الترويج الخارجي.
- ارتفاع تكلفة الصادر بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج وتدني الجودة.
- ضعف البحث والتدريب والتأهيل في أغلب مجالات إنتاج سلع الصادر.
- ضعف التنسيق بين الجهات ذات الصلة بالصادرات والواردات[1].

[1] الأمانة العامة لهيئة المستشارين – مرجع سبق ذكره - ص117

أيضا هنالك معوقات للتصدير من النواحي التالية:

أولاً: المشاكل التي تعترض نشاط تصدير المنتجات المحلية بسبب الإجراءات والقوانين الرسمية داخل البلد المصدر، أو من قبل الجهات المحلية ذات العلاقة بوضع أهداف وسياسات التصدير، ومن المعوقات:

1. ضعف الحوافز الضريبية في دعم الشركات المصدرة للمنتجات.
2. عدم مساندة القوانين المحلية في توجيه التصدير.
3. غياب مؤسسات التمويل التي تدعم الصادرات.
4. عدم اكتمال وضع مواصفات موحدة للسلع المصدرة.
5. قلة عدد شركات المساهمة العاملة في مجال التصدير.

ثانياً: العقبات التي تعترض نشاط التصدير في الداخل والتي تكون غالباً بسبب الإجراءات المحلية داخل إطار المؤسسة أو الشركة ويمكن للمؤسسة أو الشركة في الغالب السيطرة عليها من الداخل (بيئة العمل)، ومن أبرز المعوقات والمشاكل ما يلي:

1. محدودية الموارد المالية التي تساعد على التوسع في الأسواق الخارجية.
2. عدم كفاية حجم المنتج المحلي للتوسع في التصدير الخارجي.
3. نقص الخبرة في مجال التسويق الدولي.
4. ارتفاع تكلفة المنتج المحلي مقارنة بالمنتج غير المحلي.
5. اختلاف مواصفات السلع المحلية عن مواصفات السلع الأجنبية.
6. ضعف النشاط الخاص بالتطور والتكنولوجيا.

ثالثاً: العقبات والمشاكل التي تعترض المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية والتي تكون في الغالب بسبب الإجراءات داخل الأسواق الخارجية والتي يصعب على الشركات المصدرة السيطرة عليها، ومن أهم المعوقات والمشاكل التي تعترض المؤسسات أو الشركات المصدرة للخارج ما يلي:

1. المنافسة بين المؤسسات أو الشركات داخل الأسواق الخارجية.
2. محدودية منافذ التوزيع في الأسواق الخارجية.
3. عدم وضوح اللوائح والإجراءات المتعلقة بالإستيراد في الأسواق الخارجية.

4.زيادة التعريفة الجمركية على السلع في الأسواق الخارجية.

5. ارتفاع درجة المخاطرة الناتجة عن ممارسة البيع في الأسواق الخارجية.

6. اختلاف اللغة وعوامل البيئة التسويقية الخارجية عن البيئة المحلية.

7. سياسة الإغراق التي تمارسها الشركات الأجنبية[1].

أيضاً هنالك بعض المعوقات التي تواجه الصادرات الزراعية والصادرات الصناعية كل على حده وهي :

أولاً : المعوقات التي تواجه الصادرات الزراعية:

معوقات الصادرات الزراعية (المحاصيل الحقلية):

يواجه السودان العديد من المشاكل والمعوقات التي حالت دون الإستفادة من الموارد الطبيعية المتوفرة في إنتاج الكثير من المحاصيل الزراعية بالمستوى المطلوب الذي كان يمكن أن يحقق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية ويدعم حصيلة الموارد الأجنبية للإقتصاد الوطني. تتمثل المعوقات العامة التي تواجه كل السلع الزراعية في الآتي:

1. إهمال القطاع الزراعي وعدم الاهتمام بتطويره وتحديثه ويتجلى ذلك في التدهور الذي حدث في المؤسسات الزراعية.
2. السياسات الكلية غير المدروسة كسياسة الأمن الغذائي التي قلصت مساحات القطن.
3. وجود الآفات والأمراض التي تفتك بالمحاصيل الزراعية.
4. تدني الإنتاج والإنتاجية لعدم معالجة المعوقات التي تواجه المحاصيل الزراعية بصفة خاصة.

وفيما يلي بيان للمعوقات والمشاكل التي تواجه بعض السلع الزراعية فيما يتعلق بمحاور السياسات والإنتاج والتسويق:

1/ الصمغ العربي:

*** محور السياسات والتنظيم:**

1. التوسع الزراعي على حساب الغابات والرعي والقطع الجائر.
2. عدم الإرشاد والإهتمام بالإستزراع وإعادة تعمير حزام الصمغ العربي.

---

[1] سليمان محمد صالح سليمان – مرجع سبق ذكره – ص60

3. الجدل الدائر والمستمر حول استمرار سياسة الامتياز أو إلغائها.

4. المواصفات الجديدة للصمغ ساوت بين صمغ الهشاب والطلح وأثرت على الميزة التفضيلية للسودان مقارنة بالدول المنتجة الأخرى.

*** محور الإنتاج والإنتاجية:**

1. تقليص مساحات أشجار الهشاب داخل حزام الصمغ العربي بسبب عدة عوامل أهمها الزحف الصحراوي بسبب زيادة الطلب على الطاقة والعلف.

2. شح مياه الشرب بسبب الظروف الطبيعية السائدة في بعض المناطق.

3. تدني دخل المزارع بسبب ارتفاع تكلفة مياه الشرب.

4. تدني إنتاجية الأشجار لعدم تحديد المواعيد المناسبة لطقع الأشجار.

5. الآفات مثل الجراد الصحراوي وساري الليل.

6. العوامل الاقتصادية كالنزوح وهجر مناطق الإنتاج وتذبذب أسعار المحاصيل الأخرى أو البديلة.

*** محور التسويق:**

1. ضعف الاستعمال المحلي للصمغ العربي لاستيعاب أي جزء من الإنتاج في حالة حدوث أي خلل في السوق الخارجي.

2.ضعف القدرة التمؤيلية الذاتية لدى المنتجين.

3. بعد مناطق الإنتاج من الأسواق وذلك لطبيعة إنتاج السلعة.

4. المضاربات داخل الأسواق المحلية.

5. انخفاض مستوى الإستهلاك العالمي بسبب تقلبات الإنتاج وسياسات التسعير وانعدام المخزون الإستراتيجي.

6. المنافسة الخارجية من دول الجوار التي بدأت تتعرف على إنتاج وتجارة الصمغ العربي (تشاد- نيجيريا- أثيوبيا- إريتريا).

7. تعدد منافذ العرض الخارجية مع اختلاف الأسعار علماً بأن السوق الخارجي يسيطر عليه عدد محدود من الشركات العالمية تاريخياً .

2/ القطن:

*** محور السياسات والتنظيم:**

1. ضعف الدعم المقدم لإنتاج القطن مقارنة بما تقدمه الدول الغنية مما يقلل من فرص تنافسية السودان.
2. الاعتماد على أصناف محدودة من الأقطان لمدة طويلة خاصة في المناطق المروية.
3. سياسة الأمن الغذائي وما أدت إلى تقليص المساحات المزروعة من القطن.

*** محور الإنتاج والإنتاجية:**

1. عدم تطبيق العمليات الفلاحية بالصورة المطلوبة.
2. عدم توفير المدخلات في المواعيد المناسبة.
3. تدهور عمليات إعداد القطن بسبب تأخير عمليات اللقيط.
4. عدم كفاءة الطاقة الحلجية بسبب تقادم المحالج.
5. ضعف تكنولوجيا الفرز.
6. عدم توفير الميكنة الزراعية خاصة بالنسبة لعمليات اللقيط.
7. وجود أمراض تصيب القطن.

*** محور التسويق:**

1. ضعف القدرة على المحافظة على الأسواق والتوسع فيها بسبب تذبذب الإنتاج.
2. ضعف فرص المنافسة في الأسواق العالمية لارتفاع التكلفة وضعف الإعداد والتجهيز خاصة في مرحلة الحلج وضعف الدعم المقدم للأقطان.

3/ السمسم:

*** محور السياسات والتنظيم:**

1. عدم الإلتزام بدورة زراعية معينة مما يؤدي إلى تدهور خصوبة الأرض.
2. غياب التنظيم لمعظم الأسواق الداخلية مما يساعد على تفشي المضاربات وتفشي الغش والإحتيال.

*** محور الإنتاج والإنتاجية:**

1. محلية الأصناف المزروعة وضعف كفاءتها في استقلال رطوبة وخصوبة التربة وعدم مقاومتها للأمراض والحشرات وقابليتها للإنشقاق وإنفراط البذور مما يترتب عليه فاقد كبير في المحصول.
2. تذبذب كمية الأمطار من وقت لآخر.
3. عدم ملائمة الأصناف للحصاد الآلي.
4. انخفاض النتروجين والعناصر الغذائية للسمسم في الأراضي التي يزرع فيها.

***محور التسويق:**

1. تفضيل المستهلك السوداني للسمسم مما يقلل من الكميات المتاحة للتصدير.
2. عدم توفير المواصفات العالمية المطلوبة في إنتاج السمسم من حيث الطعم واللون وخلافه.

4/ الفول السوداني:

*** محور السياسات والتنظيم:**

1. المضاربات في الأسواق الداخلية والخارجية مما أدى لزيادة تكلفة الصادر وعدم القدرة على المنافسة عالمياً.
2. عدم وجود سياسة سعرية مشجعة للمنتجين مما أدى إلى عزوفهم لأنشطة أخرى.

*** محور الإنتاج والإنتاجية:**

1. محدودية أصناف الفول السوداني.
2. تأثره بالحشرات والأمراض في الحقول وأثناء التخزين.
3. مشكلة الأفلاتوكسين وتأثيرها على الإنتاج للصادر.

*** محور التسويق:**

1. فشل شركة الحبوب الزيتية في التعامل مع التجار المنتجين وبالتالي عدم توفر الكميات المطلوبة للصادر[1].

5. الذرة :

- تدني الإنتاجية مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج .

[1] الأمانة العامة لهيئة المستشارين- مرجع سبق ذكره – ص 100

- تذبذب الإنتاج من موسم لأخر وارتفاع نسبة الفاقد أثناء وبعد الحصاد مما يؤدي لعدم الاستمرارية في التصدير وبالتالي فقدان الأسواق وضعف القدرة التنافسية .
- عدم كفاية الأوعية التخزينية مما يؤدي إلى التسوس بالحشرات وما يصاحبها من فضلات وارتفاع نسبة الرطوبة والتي تؤدي للإصابة بالفطريات والتشبع بالسموم بالفطرية [2].

ثانياً: المعوقات التي تواجه الصادرات الصناعية

إن القاعدة الصناعية بالبلاد قاعدة ضخمة وتعتمد بشكل أساسي على المنتجات الزراعية. وإن الطاقة التصميمية للصناعة تفوق كثيراً الإنتاج الزراعي وتعتبر سلعاً كالسكر والزيوت النباتية والأمباز والمولاص والغزول والجلود من أهم الصادرات الصناعية، وبالطبع يعول على التصنيع بالبلاد أن يسهم في معالجة بعض الإختلالات التي يعاني منها الإقتصاد السوداني ويكون جوهر العملية التنموية، غير أن الواقع يشير إلى ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات غير البترولية وإن تلك المساهمة تتجه إلى التناقص حيث بلغت الأهمية النسبية للصادرات الصناعية 14.3%، 12.4%، 8.2%، 7.1%، 8.2%، 5.8%، في الأعوام (2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006،)م على التوالي. ويعزي ذلك التدني لمجموعة معوقات تواجه الصادرات الصناعية يمكن النظر إليها من خلال المحاور التالية.

محور الإنتاج:

* ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج المستوردة وارتفاع الرسوم الجمركية عليها.

الحبوب وعدم توفرها بالقدر الكافي إضافة مما أدى إلى اضمحلال حجم صادرات الزيوت.

* ضعف استخدام التقنيات الحديثة في عمليات التصنيع .
* عدم الارتقاء بالجودة والإنتاجية من حيث الجودة الشاملة.
* تهالك بعض المصانع القائمة.
* مشاكل مرتبطة بنوعية بعض مدخلات الصناعة كالأقطان والسمسم.
* عدم وجود الكوادر المؤهلة والمدربة في مختلف الصادرات الصناعية.

محور السياسات والتنظيم:

[2] فاطمة عثمان عافية – مرجع سبق ذكره – ص77

* عدم وضع منح تشجيعية للصناعات التصديرية وبصفة خاصة تلك التي تتمتع بالميزات النسبية.

* عدم الإهتمام بالمصدرين المميزين.

* عدم الأهتمام بأمر إغراق الأسواق بالمنتجات المستوردة وبصفة خاصة المواد الغذائية ومنتجات النسيج.

* احتكار الدولة للمحروقات وارتفاع أسعارها حيث يصل سعر طن الفيرنس لأكثر من 270 دولار مقارنة بـ 60 دولار في مصر.

* ضعف الاهتمام بالصناعات الواعدة (الأدوية، حبيبات البلاستيك، مواد البناء...).

* تضارب المعلومات وعدم وجود معلومات دقيقة عن أرقام الإنتاج الصناعي، الصادرات بالكميات والقيمة والأسواق المحلية والمستقبلية وذلك منذ غياب دور وزارة التجارة الخارجية في توفير المعلومات.

* إهمال إثبات حق الملكية في السلع والمنتجات الصناعية السودانية.

* عدم وجود مناطق صناعية متخصصة تتوفر فيها الشروط البيئية المناسبة.

* ازدواجية المواعين الزكوية في صادرات المعادن مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الصادرات.

* عدم وجود إتحاد يضم الشركات والعاملين في مجال التعدين.

* ارتفاع سعر الدولار الجمركي مقارنة بسعر الصرف المحدد في الموازنة.

محور التسويق:

* عدم إعداد المنتجات الصناعية بالصورة المطلوبة من حيث الفرز والترويج والتعبئة.

* عدم الالتزام بالمواصفات العالمية المطلوبة في الأسواق الخارجية.

* تعرض بعض المنتجات الصناعية للضرر بسبب الشحن والتخزين والمناولة.

* عدم تنويع الصادرات الصناعية السودانية مما يضعف فرص الوجود في السوق العالمي[1].

[1] المرجع السابق – ص112

الفصل الرابع

توصيف و تقدير نموذج الصادرات غير البترولية

الفصل الرابع

توصيف وتقدير نموذج الصادرات غير البترولية

تم في هذا الفصل تعريف بالنموذج وتحليل بياناته للوصول إلى أفضل نموذج للصادرات غير البترولية بطريقة المربعات الصغرى العادية باستخدام برنامج التحليل الاحصائي E-views.

المبحث الأول: توصيف النموذج: -

سنتحدث في هذا المبحث عن التعريف بمتغيرات النموذج، وتحديد الشكل الرياضي، والإشارات المتوقعة لمعالم دالة الصادرات.

- التعريف بمتغيرات النموذج:

النموذج عبارة عن مجموعة من المعادلات التي تشرح التركيب الهيكلي لقطاع معين أو للإقتصاد ككل، ويعد ترجمة للنظرية الإقتصادية مستعيناً بالأدوات الرياضية والإحصائية، أو أنه معادلة أو مجموعة معادلات يتم إيجاد تقديرات لمعاملاتها[1].

أيضاً يعرف النموذج الإقتصادي على أنه مجموعة من العلاقات الإقتصادية التي تصاغ عادة بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات. ويهدف هذا النموذج الإقتصادي إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج لا يحتوي على جميع تفاصيل الظاهرة الإقتصادية المراد

[1] هالة محمد عبد القادر هلاوي- محددات الاستهلاك في السودان خلال الفترة 1992- 2010م- السودان- رسالة ماجستير – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية الدراسات العليا – الخرطوم- 2008- ص 39.

دراستها بل يتضمن العلاقات الأساسية بها، ويستخدم النموذج الإقتصادي كأداة في عملية التنبؤ وتقييم السياسات الإقتصادية القائمة أو المقترحة ثم استخدامها في عملية تحليل الهيكل الإقتصادي[2].

وتتمثل متغيرات النموذج في الآتي:

1/ المتغير التابع:

وهو المتغير الذي تتحدد قيمته تبعاً للقيم التي تتخذها متغيرات أخرى تسمى بالمتغيرات المستقلة[3] وهو الصادرات غير البترولية (XP).

2/ المتغيرات المستقلة:

وهي المتغيرات التي تحدث تغيير أو تؤثر في المتغير التابع، ولا تتأثر بقيمة المتغيرات الأخرى في المعادلة [1]، وتتمثل في:

- سعر الصرف (EX):

ويعرف بأنه سعر عملة ما مقوماً بعملة أخرى[2].

اذا كلما ذادت الصادرات عن الواردات كلما ارتفعت قيمة عملة الدوله والعكس الامر الذى يؤثر على حركة الحساب الجارى ومن ثم يتغير سعر الصرف،ان تقلبات سعر الصرف تؤثر على الصادرات حيث ان انخفاض قيمة العملة يؤدى الى انكماش حجم النشاط الإقتصادى.

- الواردات (IM):

هى عبارة عن الموارد و السلع المشتراه من خارج القطر[3]، اوهى مجموع السلع و البضائع التى تزودها السوق المحليه لتغطية النقص غير المسجل فى الدخل[4].

- الإستثمار(I):

هو عبارة عن اضافة طاقات انتاجية جديدة الى الاصول الموجودة فى المجتمع او احلال او تجديد مشروعات انتهى عمرها الافتراضى[5].

---

[2] طارق محمد الرشيد - سامية حسن محمود- نماذج الانحدار – الخرطوم- ب ط – ب ت – ص 4.
[3] علي أحمد سليمان- قاموس المصطلحات الاقتصادية – الخرطوم- دار عزة للنشر والتوزيع- 2006- ب ط – ص 103
[1] المرجع سابق- ص 205.
[2] مورد خاي كريانينا- الاقتصاد الدولي مدخل السياسات- الرياض- دار المريخ للنشر-2007- بدون طبعة- ص 26.
[3]غازي عبد الرزاق النقاش- المالية العامة- عمان- دار الأوائل للنشر- 2010- ط4- ص 56.
[4]غازي حسين عناية- التضخم المالي- الإسكندرية- مؤسسة شباب الجامعة- 2000- بدون طبعة - ص 10.

الإستثمار يعمل على جلب التكنولوجيا والخبرة الى جانب التدفقات النقدية التى تسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، بالإضافة الى الإرتباط بالاسواق العالمية الامر الذى تحتاجة الدول للنهوض بالصناعات المحلية ومن الجانب الاخر فأن وجود قطاع تصديرى قوى يعمل على جذب التدفقات الإستثمارية التى تترجم فى شكل زياده فى الصادرات.

- الناتج المحلي الإجمالي(GDP):

هو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية و الخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم انتاجها فى دوله ما خلال فترة زمنية محددة.

ان الصادرات ماهى الا ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذى يتم بيعه الى الاقطار الاخرى[1] وعليه فأن زيادة الناتج المحلي ترافقها فى الاساس زيادة فى الصادرات،حيث ان تراكم رأس المال يؤدى الى زيادة الإنتاجية وتنوع مصادر دخل الدولة من حيث الاهتمام بالميزة التنافسية وتقويتها.

- تحديد الشكل الرياضي:

يمكن تمثيل دالة الصادرات غير البترولية بالعلاقة الخطية بين الصادرات غير البترولية و (سعر الصرف- الواردات-الإستثمار-الناتج المحلي الإجمالي) حيث تم تكوين هذه الدالة وفقا للنظرية الإقتصادية التي أثبتت وجود علاقة بين الصادرات غير البترولية و (سعر الصرف- الواردات –الإستثمار-الناتج المحلي الإجمالي).

$$XP= F (EX, IM, I, GDP)$$

$$XP= \alpha+ \beta_1 EX- \beta_2 IM + \beta_3 I + \beta_4 GDP + \mu$$

XP = الصادرات غير البترولية

α = الثابت

EX = سعر الصرف

IM = الواردات

I = الإستثمار

GDP = الناتج المحلي الإجمالي

---

[5] محمد أبو نصار- الضرائب ومحاسبتها- 1996- ط1- ص 4.

[1] الصديق طلحة محمد رحمة- التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل- السودان- شركة مطابع السودان للعملة المحدودة – 2006- ط1- ص 206.

μ = المتغيرات التي لم يتم تضمينها في النموذج أو متغير عشوائي

- الإشارات المتوقعة لمعالم دالة الصادرات:

أ/ الثابت:

وهو يمثل حجم الصادرات غير البترولية والتي لا ترتبط بالمتغير موضع القياس ومن المتوقع أن تكون إشارته موجبة.

ب/ المعاملات:

- معامل (EX):

نسبة لوجود علاقة طردية بين (EX) و (XP) فمن المتوقع أن تكون إشارة المعامل موجبة.

- معامل (IM):

نسبة لوجود علاقة عكسية بين (IM) و (XP) من المتوقع أن تكون إشارة المعامل سالبة.

- معامل (I):

نسبة لوجود علاقة طردية بين (Ix) و (XP) من المتوقع أن تكون إشارة المعامل موجبة.

- معامل (GDP):

نسبة لوجود علاقة طردية بين (GDP) و (XP) من المتوقع أن تكون إشارة المعامل موجبة.

المبحث الثاني: اختبار بيانات الدراسة: -

سنتناول في هذا المبحث اختبار سكون بيانات السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك عن طريق برنامج ال E-views .

أولاً: اختبار سكون السلسلة:

بيانات السلاسل الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه العام (Trend) الذي يعكس وجود ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الإتجاه أو في اتجاهات معاكسة، ولذلك يمكن تعريف سكون واستقرار السلاسل الزمنية بأنه وجود اتجاه عام لبيانات أحد متغيرات النموذج يعكس

صفة عدم الإستقرار في كل البيانات الموجودة. يعني أنها لا تحتوي على جذور الوحدة، ويعني جذر الوحدة في سلسلة زمنية أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن[1].

الاختبارات المستخدمة لمعرفة سكون السلسلة:

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون في السلسلة ونجد أهمها الرسم التاريخي للسلسلة الزمنية (Time Plot)، والرسم الصندوقي المتتالي (Sequential Box Plot)، واختبارات جذور الوحدة، ويستخدم في هذا البحث اختبارات جذور الوحدة، وعند تطبيق اختبار جذر الوحدة من الضروري تحديد ما إذا كانت المتغيرات موضع الدراسة ساكنة في مستواها أم عند حساب الفروق الأولى، وعلى المستوى التطبيقي هنالك عدة اختبارات يمكن استخدامها من خلال حزم البرمجيات الجاهزة لاختبار صفة السكون في السلسلة ونجد من أهمها: -

أ. اختبار ديكي فوللر المبسط (Dickey- Fuller, 1979).

ب. اختبار ديكي فوللر المركب (Augmented Dickey- Fuller, 1981).

ج. اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron, 1988) [1].

وسوف تعتمد الدراسة على اختباري Phillips and Perron

و **Augmented Dickey- Fuller وأخطاء التقدير كما هو موضح في الجدول التالي: -**

جدول رقم (2) : نتائج اختبار جزور الوحدة:

المتغيرات	5% Critical value	ADF test statistic	PP test statistic	مستوى الاستقرار
الصادرات غير البترولية (XP)	3.0403	3.825	-	عند الفرق الأول
سعر الصرف (EX)	3.0299	5.100 -	-	عند الفرق الثاني

[1] طارق محمد الرشيد - سامية حسن محمود- سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج الـ E- views – استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك- بدون طبعة – ب ت – ص 2.
[1] المرجع السابق- ص 6.

عند الفرق الثاني	5.0643	-	3.0296	الواردات (IM)
عند المستوى	7.748	-	3.0123	الناتج المحلى الاجمالى (GDP)
عند المستوى	4.760	-	3.0103	الاستثمار (I)

المصدر : إعداد الباحثة من بيانات الملحق رقم (4)

من الجدول أعلاه نلاحظ استقرار كل من الصادرات غير البترولیه حيث بلغت قيمة الاختبار(ADF test=3.825) وهي اكبر من3.0403 عند مستوى معنوية 5% عند الفرق الاول اى متكاملة من الرتبة الاولى ، اما سعر الصرف اذ بلغت قيمة الاختبار (ADF test = 5.100) وهي اكبر من 3.0229 عند مستوى معنوية 5% ، و الواردات اذ بلغت قيمة الاختبار (PP test = 5.0643) وهي اكبر من 3.0296 عند مستوى معنوية 5%عند الفرق الثاني اى متكاملة من الرتبة الثانية ، والناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت قيمة الاختبار (PPtest= 7.748)وهي اكبر من 3.0123 عند مستوى معنوية 5% واستقرار الاستثمار اذ بلغت قيمة الاختبار (PP test = 4.760) وهي اكبر من3.0103 .3عند مستوى معنوية5% عند المستوى اى متكاملة من الرتبة صفر.

ثانياً: التكامل المشترك:

يعني التكامل المشترك إمكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها، أي بمعنى وجود خواص المدى الطويل للسلاسل الزمنية التي يمكن مطابقتها، فهو تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر فقد وجد (Engle – Granger, 1987)، أنه ليست في كل الحالات التي تكون فيها بيانات السلسلة الزمنية غير ساكنة يكون الانحدار المقدر زائفاً، فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال أنها متساوية التكامل، ومن ثم فإن علاقة الإنحدار المقدر بينها لا تكون زائفة على الرغم من عدم سكون السلسلة حيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن. ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة[1].

اختبارات التكامل المشترك:

[1] المرجع السابق- ص 27.

يلاحظ أن الدراسات التطبيقية في مجال التكامل المشترك قد تطورت من خلال اتجاهين رئيسين:

- اختبارات تعتمد على البواقي المتحصلة من إجراء انحدار التكامل المشترك مثال لذلك (Engle Granger, 1987-).

- اختبارات تعتمد على نظام متجه الإنحدار الذاتي (Vector Auto Regression) (VAR) مثال لذلك (Johansson 1988, 1998)and (Juseluie, 1990) [2]

وقد اعتمدنا على اختبار جوهانسن وتحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (3) : نتائج التكامل المشرك:

	Likelihood	**5Percent**	**1Percent**	**Hypothesized**
Eigenvalue	Ratio	Critical Value	Critical Value	No. of CE(s)
0.948100	111.2577	68.52	76.07	None**
0.708061	49.13070	47.21	54.46	At most 1*
0.628614	23.27527	29.68	35.65	At most 2
0.288266	7.481651	15.41	20.04	At most 3
0.016087	0.340578	3.76	6.65	At most 4

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الملحق رقم (4)

ومن الجدول السابق يتضح وجود اتجاهين للتكامل المشترك حيث قيمة (LR=111.25) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%(68.52).

والقيمة الثانية (LR=49.13) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية5%(47.21)

المبحث الثالث: نتائج التقدير الإحصائي لدوال الصادرات غير البترولية:-

ستقدر دوال الصادرات غير البترولية بإجراء انحدار بين المتغير التابع مع كل متغير مستقل على حدى:

أولاً : أثر سعر الصرف على الصادرات غير البترولية:

$$XP = f(EX)$$

[2] المرجع السابق- ص 29.

عند تقدير معادلة الانحدار=

$$XP= \alpha + \beta_1 EX$$

تحصلنا على النتائج الآتية:

جدول رقم (4) : نتائج اثر سعر الصرف على الصادرات غير البترولية:

Variable	Coefficient	t-statistic	Prob(t)	R^2	f- statistic	Prob(f)	D. w	Obs* R^2
A	5.78	22.78	0.000	0.36	11.35	0.003	0.23	0.05
Log (EX)	0.37	3. 38	0.003					

المصدر : إعداد الباحثة من بيانات الملحق رقم (4)

أظهرت النتائج أن أفضل دالة هي الدالة اللوغريثمية وفيما يلي تقييم نتائج التقدير:

1. وفقاً للمعيار الاقتصادي:

- نلاحظ من النتائج أن قيمة(a=5.78) وهي موجبة وهذا ما يتفق مع النظرية الإقتصادية.

- أما قيمة معامل سعر الصرف (β1= 0.37) وهي موجبة أي هنالك علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات غير البترولية، وهذا ما يتفق مع النظرية الإقتصادية.

2. وفقاً للمعيار الإحصائي:

- α: نجد أن قيمة (t= 22.78) والقيمة الإحتمالية للاختبار (Prob t= 0.000) وهي أقل من 0.05 وعليه يصبح الثابت معنوي.

- معامل EX :- نجد أن قيمة(t= 3. 38) والقيمة الإحتمالية للاختبار (Prob t= 0.003) وهي أقل من 0.05 وعليه يصبح معامل (EX) معنوي.

- R^2=.36 :

وهذا يعني أن المتغير المستقل (EX) مسئول بنسبة36 % عند التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (XP) والباقي 64% عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج.

نجد من النتائج أن قيمة (F= 11.35) والقيمة الإحتمالية للاختبار (probt (f) = 0.003) وهي أقل من 0.05 إذن الانحدار معنوي.

3.المعيار القياسي:

نلاحظ من النتائج أن قيمة (Durbin- Watson= 0.23) وهذه القيمة تبتعد من القيمة المعيارية (2) مما يعني وجود مشكلة الإرتباط الذاتي.

نجد أن قيمة ($obs*R^2$= 0.05) وهي تساوى 0.05 إذن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

4.المعادلة المقدرة:

$$Log\ (XP)= 5.78+ 0.37*\ EX$$

ثانياً: أثر الواردات على الصادرات غير البترولية:

$$XP= f(IM)$$

عند تقدير معادل الانحدار:

$$XP= \alpha - \beta_1\ (IM)$$

تحصلنا على النتائج الآتية:

جدول رقم (5) : نتائج اثر الواردات على الصادرات غير البترولية:

Variable	Coefficient	t-statistic	Prob(t)	R^2	f- statistic	Prob(f)	D. w	Obs* R^2
A	5.93	35.21	0.000	0.50	20.47	0.0003	0.33	0.01
Log(IM)	0.001	4.52	0.0002					

المصدر : إعداد الباحثة من بيانات الملحق رقم (4)

أظهرت النتائج أن أفضل دالة هي الدالة اللوغرثمية وفيما يلي تقييم نتائج التقدير:

1. المعيار الاقتصادي:

- نجد أن قيمة (α = 5.93) وهي موجب وهذا ما يتفق مع النظرية الإقتصادية.

- أما قيمة معامل (IM)(B1=0.001) وهي موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الواردات والصادرات غير البترولية وهذا مالا يتفق مع النظرية الإقتصادية.

2. المعيار الإحصائي:

- α : نجد أن قيمة (t=35.21) والقيمة الإحتمالية (Prob(t)= 0.000) وهي أقل من 0.05 عليه يصبح الثابت معنوي.

- معامل (IM):

نجد أن قيمة (t= 4.52) والقيمة الإحتمالية (Prob(t) = 0.0002) وهي أقل من 0.05 وعليه يصبح معامل (IM) معنوي.

R^2= 0. 50-:

مما يعني أن المتغير المستقل (IM) مسئول بنسبة 50% عن التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (XP) والباقي (50) عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج.

- نجد أن قيمة (f= 20.47) والقيمة الإحتمالية (Prob (f) = 0.0002) وهي أقل من 0.05 إذن الانحدار معنوي.

3. المعيار القياسي:

- نجد من النتائج أن قيمة (Durbin Watson= 0.33) وهي تبتعد من القيمة المعيارية (2) مما يعني وجود مشكلة الإرتباط الذاتي.

نجد أن قيمة (obs*R^2= 0.01) وهي أقل من 0.05 إذن النموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

4. المعادلة المقدرة:

$$Log (XP)=5.93+0.001*IM$$

ثالثاً: أثر الاستثمارعلى الصادرات غير البترولية:

$$XP= f (I)$$

عند تقدير معادلة الانحدار:

$$XP= \alpha - \beta_1 I$$

تحصلنا على النتائج الآتية:

جدول رقم (6) : نتائج اثر الإستثمار على الصادرات غير البترولية:

Variable	Coefficient	t-statistic	Prob(t)	R^2	f- statistic	Prob(f)	D. W	Obs* R^2
a	876.8	4.435	0.003	0.008	0.0174	0.69	0.13	0.96
Ix	0.0008	0.41	0.68					

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الملحق رقم (4)

أظهرت النتائج أن أفضل دالة هي الدالة الخطية وفيما يلي تقييم نتائج التقدير:

1. وفقاً للمعيار الاقتصادي:

- نجد أن قيمة (α = 876.8) وهي موجبة وهذا ما يتفق مع النظرية الإقتصادية.

- وقيمة معامل Ix(B1=0.0008) وهي موجبة مما يعني وجود علاقة طردية بين الإستثمار والصادرات غير البترولية وهذا يتفق مع النظرية الإقتصادية.

2. وفقاً للمعيار الإحصائي:

- α: نجد أن قيمة (t= 7.11) والقيمة الإحتمالية (Prob(t)= 0.000) وهي أقل من 0.05 عليه يصبح الثابت معنوي.

- معامل (I) :- نجد أن قيمة (t= 4.435) والقيمة الإحتمالية (Prob(t) = 0.003) وهي أقل من 0.05 عليه يصبح معامل (I) معنوي

- R^2= 0.008

هذا يعني أن المتغير المستقل (Ix) مسئول بنسبة (0.08%) عن التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والباقي (99.92%) عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى غير مضمنة في النموذج.

نجد أن قيمة (f= 0.174) والقيمة الإحتمالية (Prob (f)= 0.69) وهي أكبر من 0.05 إذن الإنحدار غير معنوي.

3. وفقاً للمعيار القياسي:

نجد أن قيمة (Durbin- Watson= 0.13) وهي تبتعد من القيمة المعيارية (2) مما يعني وجود مشكلة الإرتباط الذاتي.

نجد أن قيمة(Obs*R^2 = 0.96)وهي أكبر من 0.05 إذن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

4. المعادلة المقدرة

XP= 876.8 + 0.0008* I

رابعاً: أثر الناتج المحلي الاجمالي على الصادرات غير البترولية:

$$XP= f(GDP)$$

عند تقدير المعادلة

$$XP= \alpha + \beta_1 GDP$$

تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (7) : نتائج اثر الناتج المحلي الاجمالي على الصادرات غير البترولية:

Variable	Coefficient	t-statistic	Prob(t)	R^2	f- statistic	Prob(f)	D. W	Obs* R^2
a	5.96	60.68	0.000	0.77	69.6	0.00	0.57	0.98
Log (GDP)	7.18	8.34	0.000					

المصدر : إعداد الباحثة من بيانات الملحق رقم (4)

أظهرت النتائج أن أفضل دالة هي الدالة اللوغريثمية وفيما يلي تقييم نتائج التقدير:

1. وفقاً للمعيار الاقتصادي:

- نجد أن قيمة (α = 5.96) وهي موجبة وهذا ما يتفق مع النظرية الإقتصادية.

- وقيمة معامل (GDP) (β1= 7.18) وهي موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية بين درجة الناتج المحلي الاجمالي والصادرات غير البترولية وهذا ما يتفق مع النظرية الإقتصادية.

2. وفقاً للمعيار الإحصائي:

α:- نجد أن قيمة (t=60.68) والقيمة الإحتمالية (Prob (t)= 0.000) وهي أقل من 0.05 وعليه يصبح الثابت معنوي.

- معامل (GDP): نجد ان قيمة (t= 8.34) والقيمة الإحتمالية (Prob (t) = 0.000) وهي أقل من 0.05 وعليه يصبح معامل (GDP) معنوي.

R^2= 0.77:

يعني ان المتغير المستقل مسئول بنسبة 77% عن التغيرات التى تحدث في المتغير التابع والباقى22% اثر المتغيرات غير المضمنة في النموذج نجد أن قيمة (f=69.6) والقيمة الإحتمالية (Prob(f)=0.00.) fوهي أقل من 0.05 إذن الإنحدار معنوي.

3. وفقاً للمعيار القياسي:

نجد إن قيمة (Durbin. Watson = 0.57) وهي تبتعد من القيمة المعيارية (2) مما يعني وجود مشكلة الإرتباط الذاتي.

- نجد إن قيمة (.obs* R^2= 0.98) وهي أكبر من (0.05) إذن النموذج لا يعاني مشكلة عدم ثبات التباين.

4. المعادلة المقدرة

$$\log (XP) = 5.96 + 7.18^* GDP$$

المبحث الرابع: نتائج تقدير الدالة الكلية وتقييم القوة التنبؤية للنموذج: -

$$(XP = F (EX, IM, I , GDP)$$

الدالة عند التقدير:

$$XP = \alpha + \beta_1 EX - \beta_2 IM + \beta_3 I + \beta_4 GDP + \mu$$

و تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (8) : نتائج الداله الكلية:

Variable	Coefficient	t-statistic	Prob(t)	R^2	f- statistic	Prob(f)	D.W	Obs* R^2
α	651.61	3.98	0.001	0.92	51.99	0.000	0.88	0.13
EX	-191.44	-2.20	0.041					
IM	-0.1766	-5.07	0.000					
I	0.0001	0.23	0.815					
GDP	0.0182	9.21	0.000					

المصدر : إعداد الباحثة من بيانات الملحق رقم (4)

أظهرت النتائج إن أفضل دالة هي الدالة الخطية وفيما يلي تقييم نتائج التقدير:

أولاً : المعيار الاقتصادي:

- نجد إن قيمة (α = 651.61) وهي موجبة وهذا ما يتفق مع النظرية الإقتصادية.

- وقيمة معامل EX: - (β_1= -191.44) وهي سالبة وهذا مالا يتفق مع النظرية الإقتصادية.

- وقيمة معامل IM:(0.1766 - =β_2) وهي سالبة وهذا ما يتفق مع النظرية الإقتصادية.

- وقيمة معامل I : (0.0001=β_3) وهي موجبة وهذا ما يتفق مع النظرية الإقتصادية.

- وقيمة معامل GDP: (0.0182 =β_4) وهي موجبة وهذا ما يتفق مع النظرية الإقتصادية.

ثانياً المعيار الإحصائي:

- α: نجد إن قيمة (t=3.98) والقيمة الاحتمالية (Prob t = 0.001) وهي أقل من 0.05 وعليه يصبح الثابت معنوي.

- معامل (EX):

نجد إن قيمة (t=2.20-) والقيمة الإحتمالية (Prob t = 0.04) وهي أقل من 0.05 إذن معامل (EX) معنوي.

- معامل (IM):

نجد إن قيمة (t= -5.07) والقيمة الإحتمالية (Prob t = 0.001) وهي أقل من 0.05 إذن معامل (IM)معنوي.

- معامل (I) :

نجد إن قيمة (t= 0.23) والقيمة الإحتمالية (Prob (f)= 0.815) وهي اكبر من 0.05 إذن معامل (I) غير معنوي.

- معامل (GDP):

نجد إن قيمة (t=9.21) والقيمة الإحتمالية (Prob t = 0.00) وهي أقل من 0.05 وعليه يصبح معامل GDP معنوي.

- R^2=0.92

وهذا يعني إن المتغيرات المستقلة (EX, IM, Ix, GDP) مسئولة بنسبة 92%عن التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (XP) والباقي 8% عبارة عن أثر المتغيرات غير المضمنة في النموذج.

- نجد إن قيمة (f= 51.99) والقيمة الاحتمالية (Prob f = 0.00) وهي أقل من 0.05 إذن الإنحدار معنوي.

ثالثاً: وفقاً للمعيار القياسي:

- نجد إن قيمة (Durbin- Watson=.88) وهي تقترب من (2) وهذا يعني إن النموذج لا يعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي.

- نجد إن قيمة ($obs*R^2$= 0.13) وهي أكبر من 0.05 مما يعني إن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

- مصفوفة الارتباطات:

جدول رقم(9) مصفوفة الارتباطات:

XP	IM	I	GDP	EX	
0.617343	0.592755	-0.224180	0.750263	1.000000	EX
0.892626	0.890347	-0.012065	1.000000	0.750263	GDP
0.092928	-0.053796	1.000000	-0.012065	-0.224180	I
0.650330	1.000000	-0.053796	0.890347	0.592755	IM
1.000000	0.650330	0.092928	0.892626	0.617343	XP

المصدر : إعداد الباحثة من بيانات الملحق رقم (3)

- من مصفوفة الإرتباطات السابقة يتضح إن هناك درجة قصوى من الإرتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة حيث نلاحظ من النتائج إن هنالك ارتباط بين (IM) و (XP) قيمته (65%) وبين (XP, GDP) قيمته (89%) وبين EX و GDP قيمته (75%) وبين (IM, GDP) قيمته (89%).

رابعاً: المعادلة المقدرة:

XP= 651.61 - 191.44*EX - 0.17* IM+0.0001*I +0.018* GDP

مما سبق يتضح أن المتغيرات المستقلة (EX, IM, GDP) معنوية بينما المتغير I غير معنوي، كما يتضح ايضاً ان نموذج الدالة الكلية يعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي ومشكلة الإرتباط الخطى المتعدد. لذلك سوف نقوم بإستخدام النموذج التجريبى للوصول الي نموذج قياسى يمكن الإعتماد عليه لتحقيق أهداف الإقتصاد القياسى ومعالجة المشكلة .

خامساً:علاج مشاكل الدالة الكلية

-مشكلة الإرتباط الخطى المتعدد:عن طريق حذف بعض المتغيرات التى ليس لها اثر ايجابى او لا تتفق مع المعيار الإقتصادي والإحصائي وفقا للتقييم السابق للنموذج .

-مشكلة الإرتباط الذاتي:عن طريق استخدام النموذج التجريبي وتعديل الشكل الرياضي.

وعلى ماسبق تم التوصل الي ان افضل نموذج يمثل الصادرات غير البترولية هو الدالة نصف التربيعية لخلوها من المشاكل وتحقيق اهداف الإقتصاد القياسي.

الدالة الكلية المصححه(نصف التربيعيه) :

الدالة عند التغدير

$$XP = \alpha + \beta_1 EX - \beta_2 IM + \beta_3 GDP + \mu$$

و تحصلنا على النتائج التالية

جدول رقم (10) : نتائج الداله الكلية المصححة:

Variable	Coefficient	t-statistic	Prob(t)	R^2	f- statistic	Prob(f)	D.W	Obs* R^2
α	12359	2.09	0.000	0.95	93.55	0.000	1.8	0.114
EX	-7732	-2.50	0.023					
IM	-773.4	-6.55	0.000					
GDP	68.45	10.61	0.000					

المصدر : إعداد الباحثة من بيانات الملحق رقم (4)

أظهرت النتائج إن أفضل دالة هي الدالة نصف التربيعية وفيما يلي تقييم نتائج التقدير:

أولاً : المعيار الإقتصادي:

- نجد إن قيمة (a = 12359) وهي موجبة وهذا ما يتفق مع النظرية الإقتصادية.
- وقيمة معامل EX: (7732- =β_1) وهي سالبة وهذا مالا يتفق مع النظرية الإقتصادية.
- وقيمة معامل IM:(773.4 - =β_2) وهي سالبة وهذا ما يتفق مع النظرية الإقتصادية.
- وقيمة معامل GDP: (68.45 =β_3) وهي موجبة وهذا ما يتفق مع النظرية الإقتصادية.

ثانياً المعيار الإحصائي:

- الثابت:

- نجد إن قيمة (t = 2.09) والقيمة الإحتمالية (Prob t = 0.00) وهي أقل من 0.05 وعليه يصبح الثابت معنوي.

-معامل (EX):

نجد إن قيمة (t = -2.52) والقيمة الإحتمالية (Prob t = 0.02) وهي أقل من 0.05 إذن معامل (EX) معنوي.

- معامل (IM):

نجد إن قيمة (t= -6.55) والقيمة الإحتمالية (Prob t = 0.00) وهي أقل من 0.05 إذن معامل (IM)معنوي.

- معامل (GDP):

نجد إن قيمة (t= 10.61) والقيمة الإحتمالية (Prob t = 0.00) وهي أقل من 0.05 وعليه يصبح معامل GDP معنوي.

- R^2=0.95

وهذا يعني إن المتغيرات المستقلة (EX, IM,GDP) مسئولة بنسبة 95%عن التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (XP) والباقي 5% عبارة عن أثر المتغيرات غير المضمنة في النموذج.

- نجد إن قيمة (f= 96.55) والقيمة الاحتمالية (Prob f = 0.00) وهي أقل من 0.05 إذن الانحدار معنوي.

ثالثاً: وفقاً للمعيار القياسي:

- نجد إن قيمة (Durbin- Watson = 1.8) وهي تقترب من (2) وهذا يعني إن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

- نجد إن قيمة (obs*R^2= 0.1) وهي أكبر من 0.05 مما يعني إن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

رابعاً: المعادلة المقدرة:

$$XP^2 = 1235 - 7732*EX - 773*IM + 68.45*GDP$$

مما سبق يتضح أن المتغيرات المستقلة (EX, IM, GDP) معنوية،والنموذج لا يعاني من مشاكل القياس وعليه فأن الدالة نصف التربيعية السابقة هى افضل دالة تمثل الصادرات غير البترولية.

إذن سعرالصرف والواردات بالأضافة للناتج المحلي الإجمالي تعتبر اكثر المتغيرات تحديداً للصادرات غير البترولية في الفترة من 1992- 2013 .

تقييم القوة التنبؤية للنموذج:

تعريف التنبؤ:

يمكن تعريف التنبؤ بأنه تقدير كمي للقيم المتوقعة للمتغيرات التابعة في المستقبل بناء على ما هو متاح لدينا من معلومات عن الماضي والحاضر[1].

قبل استخدام النموذج المقدر في التنبؤ ينبغي اختيار مقدرته التنبؤية، ففي كثير من الأحيان يكون النموذج ذو معنى اقتصادي وإحصائي ومقبولاً من الناحية القياسية بالنسبة للفترة التي أخذت فيها العينة إلا أنه قد لا يكون ملائماً للتنبؤ بسبب التغيرات السريعة في المعالم الهيكلية للعلاقات في الواقع، وعلى المستوى التطبيقي توجد عدة اختبارات تستخدم لتحقيق هذا الهدف نجد أهمها:

1/ اختبار كا2 لمقارنة التوزيع المتوقع بالتوزيع المشاهد.

2/ اختبار t لاختبار معنوية الفرق بين قيم التنبؤ والقيم الفعلية.

3/ معامل عدم التساوي لـ ثايل[2].

وباستخدام اختبار ثايل لتقييم القوة التنبؤية للنموذج التالي: -

$$XP^2 = 1235 - 7732*EX - 773*IM + 68.42*GDP$$

تحصلنا على النتيجة التالية:

Theil Inequality Coefficient = 0.09

وهي قيمة تقترب من الصفر وعليه يكون هنالك مقدرة عالية للنموذج على التنبؤ.

مناقشة الفرضيات: -

الفرضية الأولى:

[1] د. طارق محمد الرشيد و أ. سامية حسن محمود- التنبؤ باستخدام نماذج الانحدار- بدون طبعة- بدون تاريخ – ص5.
[2] المرجع السابق- ص 18

وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (الواردات) والمتغير التابع (الصادرات غير البترولية) .

أثبتت نتائج تحليل البيانات الفرضية الأولى حيث كانت قيمة معامل الواردات (β2=-0.17) وهي قيمة سالبة مما يعني وجود علاقة عكسية بين الواردات والصادرات غير البترولية وهذا ما يتفق مع النظرية الإقتصادية .

الفرضية الثانية:

وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة (سعر الصرف – الناتج المحلي الاجمالي – الاستثمار) والمتغير التابع (الصادرات غير البترولية) .

أثبتت نتائج تحليل البيانات الفرضية الثانية إذ كانت قيمة معامل الإستثمار والناتج المحلي على التوالى(B3=0.00 و B4=0.018) وهي قيم موجبة مما يعني وجود علاقة طردية بين الإستثمار و الناتج المحلي الإجمالي والصادرات غير البترولية وهذا مايتفق مع النظرية الإقتصادية .

اما قيمة معامل سعرالصرف (B1=-191.44) فقد كانت سالبة مما يعني وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات غير البترولية وهذا ما لا يتفق مع النظرية الإقتصادية.

الفرضية الثالثة:

أن الإستثمار متغير ليس له اثر مباشر في تحديد الصادرات غير البترولية ولقد اثبت النتائج ذلك حيث كانت قيمة(prob t=0.8) (t= 0.23) وهى اكبر من0.05و بالتالي اصبح الإستثمار غير معنوي ايضا قيمة(R^2=0.008)وعليه اصبحت قدرة النموذج التفسيرية ضعيفة وهو اساس الفرضية.

الخاتمة

الخاتمة

النتا يات

النتائج:

1. هنالك علاقة طردية بين المتغير التابع (الصادرات غير البترولية) والمتغيرات المستقلة (سعر الصرف – الناتج المحلي الإجمالي – الإستثمار) مما يعنى انه عند زيادة كل من المتغيرات المستقلة يؤدي ذلك إلى زيادة المتغير التابع ، وهذا ما يتفق مع النظرية الإقتصادية .
2. هنالك علاقة عكسية بين المتغير التابع (الصادرات غير البترولية) والمتغير المستقل (الواردات) مما يعني أن الزيادة فيه تؤدي الى النقصان في المتغير التابع ، والعكس ، وهذا مايتفق مع النظرية الإقتصادية.
3. بلغت قيمة $R^2 = 0.95$
4. أثبتت نتائج التحليل أن أفضل دالة هي الدالة نصف التربيعية المصححة :

$$XP^2 = 1235 - 7732*EX - 773*IM + 68.42*GDP$$

هذا يعني أن أكثر المتغيرات تحديدا للصادرات غير البترولية في الفترة (1992-2013)م هى سعر الصرف،الواردات،الناتج المحلي الإجمالي

5. النموذج اعلاه ذو مقدرة عالية على التنبؤ بقيمة الصادرات غير البترولية في المستقبل
6. انخفاض مساهمة الصادرات غير البترولية في الناتج المحلي الإجمالي.
7. الإستثمار متغير ليس له أثر مباشر في تحديد الصادرات غير البترولية.
8. تذبذب نسب عأئدات الصادرات غير البترولية.

التوصيات:

1- ضرورة التوسع فى نطاق الأسواق الخارجية بالإضافه الى تطوير مهارات المنتجيين والمصدريين وتطوير اساليب عرض السلع.

2- التقليل من الرسوم والجبايات والضرائب التي تفرض على قطاع الصادر غير البترولي .

3- المحافظه على ثبات واستقرار سياسة الصادر واعطاء السياسات المصداقية اللازمة.

4- دعم قطاع الصادر والتعريف بسلع التصدير ومزاياها.

5- عدم الاعتماد على مورد واحد فى التصدير وضرورة تنويع محفظة الصادر.

6- اثبات حق الملكية في السلع والمنتجات الصناعية السودانية.

7- الإهتمام بجانب النقل والتخذين بالإضافة للعمل علي ادخال التقنيات الحديثة.

8- يوصي الباحث باستخدام النموذج الذي توصل إليه وهو:

$$XP^2 = 1235 - 7732*EX - 773*IM + 68.42*GDP$$

للتنبؤ بقيمة الصادرات غير البترولية في المستقبل وذلك لان نتائج التحليل أثبتت أنها ذو قيمة تنبؤية عالية.

9- الإهتمام بالبحث العلمي في مجال التصدير ، ويوصي الباحث بالبحوث الاتية :

- دور الصادرات غير البترولية في التنمية الإقتصادية في السودان.
- اثر التمويل المصرفي على الصادرات غير البترولية في السودان.
- اثر الصادرات غير البترولية فى الناتج القومي الإجمالي.
- تقدير دالة الإستيراد في السودان.

قائمة المراجع

أ/ الكتب:

القرءان الكريم

1. أحمد عبد الخالق – الإقتصاد الدولي والسياسات الإقتصادية الدولية – الدار الجامعية – بيروت – بدون رقم طبعة – 2008 م.

2. أسامة محمد القولي ومجدي محمود شهاب – مبادئ العلاقات في الإقتصادية الدولية –دار الجامعة الجديدة للنشر – بدون رقم طبعة – 1997م .

3. ايمان ناصف عطية – مبادئ الإقتصاد الدولي – مصر – دار الجامعة الجديدة – بدون رقم طبعة – 2008 .

4.السيد أحمد عبد الخالق – التعليم والعولمة وتحرير التجارة الخارجية – بدون رقم طبعة – 1999م

5. السيد عبد المولى – الوجيز في التشريعات الإقتصادية – دار النهضة العربية – القاهرة – الطبعة الثالثة – 1999 م.

6. الصديق طلحة محمد رحمة- التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل- السودان- شركة مطابع السودان للعملة المحدودة – الطبعة الأولى – 2006 م.

7. بسام يونس واخرون – الإقتصاد القياسي– دار عزة للنشر– الخرطوم – الطبعة الاولى 2000م.

8. حسام داؤد – ايمن ابو خضير – أحمد الهجايمة – عبدالله صفوان – عمان – دار المسرة للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – 2002 م.

9. دومينك سلفاتو –الإحصاء والإقتصاد القياسي–ترجمة سعدية حافظ–الدار العربية للإستثمارات– الاسكندرية– الطبعة الثانية–2001م

10. زينب حسين عوض الله – العلاقات الإقتصادية الدولية،الإقتصاد الدولي – الدار الجامعية – بيروت – بدون رقم طبعة – 2004م .

11. عبد الرحمن يسري أحمد - إيمان محب زكي –أيمان عطية ناصف –محمد جابر محسن – الإقتصاد الدولي – مصر – الدار الجامعية – بدون رقم طبعة – بدون تاريخ.

12.عبد القادر محمد عبد القادر– الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق – الإسكندرية– دار الجامعة–بدون رقم طبعة–2005م.

13.عبد المحمود محمد عبد الرحمن–مقدمة في الإقتصاد القياسي–الرياض– مطبعة جامعة الملك سعود –الطبعة الاولى–1996م.

13. على أحمد سليمان – قاموس المصطلحات الإقتصادية – الخرطوم – دار عزة للنشر والتوزيع – بدون رقم طبعة – 2006م .

14. غازي حسين عناية – التضخم المالي – الإسكندرية – مؤسسة شباب الجامعة – بدون رقم طبعة – الإسكندرية.

15. غازي عبد الرازق النقاش – المالية العامة – عمان – دار الأوائل للنشر – الطبعة الرابعة - 2010 م.

16. طارق فاروق الحصري – الإقتصاد الدولي – المكتبة العصرية – الطبعة الأولى – 2010م

17. طارق محمد الرشيد –سامية حسن محمود– (نماذج الإنحدار،المشاكك،استقرار السلاسل،التنبؤ)للنماذج الخطية – الخرطوم – بدون رقم طبعة – بدون تاريخ .

18.مايكل ادجمان –الإقتصاد الكلي النظرية والسياسة–تعريب محمد ابراهيم–دار ميونخ–1988م.

19. مورد خاي كريانين – الاقتصاد الدولي مدخل السياسات – الرياض – دار المريخ للنشر – بدون طبعة – 2007م .

20.مجيد علي حسين – عفاف عبد الجبار –الإقتصاد القياسي النظرية والتطبيق – عمان – دار وائل للنشر – بدون رقم طبعة – 1998م.

20. محمد أبو نصار – محفوظ المشاعلة – فراس عطا الله الشهوان – الضرائب ومحاسبتها – الطبعة الأولى – 1996 م.

21. ميراندا زغلول - التجارة الدولية - مصر – بدون رقم طبعة – 2010م.

ب/ الرسائل العلمية غير المنشورة :

1- سناء إبراهيم محمد عمر – دور الصادرات السودانية الغير نفطية في تنمية الإقتصاد الوطني خلال الفترة الزمنية (1995-2005)م– رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا - الخرطوم – 2007م .

2- فاطمة عثمان عافية - اثر الصادرات غير البترولية في الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة (1994- 2006)م- رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا- الخرطوم - 2009م .

3- هالة محمد عبد القادر هلاوي- محددات الإستهلاك في السودان خلال الفترة 1992- 2010م- السودان- رسالة ماجستير – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية الدراسات العليا – الخرطوم- 2008م.

4- مهدي إبراهيم الحسن – أثر تطبيق نماذج المعادلات الآنية على دراسة قطاع صادرات السودان للفترة (1990- 2007م)- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية الدراسات العليا – الخرطوم- 2009م.

ج/ الدوريات :

1- سليمان محمد صالح سليمان- تطور واتجاهات تجارة السودان الخارجية خلال الفترة 1990- 2002م- وزارة التجارة الخارجية- الخرطوم .

2- الأمانة العامة لهيئة المستشارين- تنمية الصادرات غير البترولية- 2008 م.

د/ التقارير :

1- تقارير بنك السودان للأعوام (1992 –2013) م.

2- سياسات بنك السودان للعام 2005م .

هـ / مواقع الانترنت :

- http.//montda.echoroukonline.com - مذكرة حول التجارة الخارجية.

يوم الجمعة 2012/8/10- 57: 11م.

الملاحق

ا

ملحق رقم (1) : إجمالي الصادرات والواردات في الفترة من 1992 – 2010

(القيمة بملايين الدولارات الامريكيه)

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجاري
1992	319.3	820.9	-489

-527.6	944.9	417.3	1993
-637.6	1161.5	523.9	1994
-628.8	1184.5	555.7	1995
-884.2	1504.4	620.2	1996
-985.5	1579.7	594.2	1997
-1329	1924.7	595.7	1998
-634.8	1414.9	780.1	1999
254	1552.7	1806.7	2000
-602.2	2300.9	1698.7	2001
-497.3	2446.4	1949.1	2002
-339.7	2881.9	2542.2	2003
-297.4	4075.2	3777.78	2004
-1932.5	6756.8	4824.3	2005
-2416.9	8073.5	5656.6	2006
103.7	8775.5	8879.2	2007
2319	9351.5	11670.5	2008
-1433.8	9690.9	8257.1	2009
1359.5	10044.89	11404.3	2010

المصدر : تقارير بنك السودان (لسنوات مختلفة)

الملحق (2) : صادرات السودان غير البترولية في الفترة من 1992-2010

السلع	الوحدة	1992		1993		1994	
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
ذهب	جرام	-	-	-	-	-	-
قطن	بالة	402,293	65,3	306,083	57,1	416,958	96,6
صمغ عربي	طن متري	14,821	21	16,991	33,1	28,035	65,7
سمسم	طن متري	82,815	46,3	125,750	68,2	130,543	66,8
فول سوداني	طن متري	1946	1,2	14,432	6,2	6,213	3,4

سنمكه	طن متري	-	-	-	-	-	-
ذره	طن متري	99,078	10	613,296	60,8	116,955	11,3
سكر	طن متري	-	-	-	-	-	-
المولاس	طن متري	-	-	-	-	-	-
حيوانات حيه أخرى	رأس	568,413	36,6	761,343	77,2	1,092,098	87,7

المصدر : تقارير بنك السودان (لسنوات مختلفة)

السلع	الوحدة	1995		1996		1997	
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
ذهب	جرام	-	-	-	-	-	-
قطن	بالة	441,48	123	480,941	128,2	433,292	105,7
صمغ عربي	طن متري	18,481	51,4	15,551	29,5	22,428	27
سمسم	طن متري	97,395	80,4	157,405	141,1	171,726	117,3
فول سوداني	طن متري	4,642	2,7	2,176	1,3	14,782	7,1
ذره	طن متري	406,91	43,5	17,250	2,6	-	-
سكر	طن متري	-	-	-	-	-	-
المولاس	طن متري	-	-	-	-	-	-
حيوانات حيه أخرى	رأس	948,11	83,9	1,270,337	81,4	1,281,298	78,2

المصدر : تقارير بنك السودان (لسنوات مختلفة)

السلع	الوحدة	1998		1999		2000	
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
ذهب	جرام	5388	43,8	10594	55,4	8452	46,2
قطن	بالة	395,546	95,5	210330	44,8	237864	53
صمغ عربي	طن متري	23,622	23,7	25679	26,4	24204	23,1
سمسم	طن متري	167,231	104,8	165477	126,9	212784	146,9
فول سوداني	طن متري	25,440	14,2	407	0,2	10028	5,4
ذره	طن متري	35,081	5,4	279661	27,8	105318	10,1
سكر	طن متري	97,305	29,2	51758	14,7	52513	13,2
المولاس	طن متري	,707159	14,9	151347	5,6	176074	6,2
حيوانات حيه أخرى	رأس	1,852,40	120,2	2126422	114,3	1613846	66,4

المصدر : تقارير بنك السودان (لسنوات مختلفة

السلع	الوحدة	2001		2002		2003	
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
ذهب	جرام	6833	43.70	8660	52.50	7784	5859
قطن	بالة	233924	44.40	397349	62.20	507109	10776
صمغ عربي	طن متري	22986	24.30	36193	31.90	36164	3542

7437	108692	74.60	155393	104.50	183084	طن متري	سمسم
0,22	376	5.70	13158	8.80	17250	طن متري	فول سوداني
208	11631	4.80	36109	0.40	2151	طن متري	ذره
700	16170	10.50	22934	12.10	38087	طن متري	سكر
865	193977	7.90	154600	.907	69614	طن متري	المولاس
9768	1016312	117.20	1475220	1.70	28303	رأس	حيوانات حيه أخرى

المصدر : تقارير بنك السودان (لسنوات مختلفة)

2006		2005		2004		الوحدة	السلع
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية		
64.3	6219350	63.65	8517.3	50.42	6673.1	جرام	ذهب
82.3	482492	107.29	456614	93.75	354617	بالة	قطن
50.2	20618	107.56	29213	60.60	27273	طن متري	صمغ عربي
167	219047	118.58	154675	178.64	218336	طن متري	سمسم
0.3	343	2.01	3214	2.38	3182	طن متري	فول سوداني
1	4550	0.49	2336	3.07	16722	طن متري	ذره
10.1	17856	13.48	24109	12.85	24325	طن متري	سكر
17.6	209409	11.13	137513	7.54	131094	طن متري	المولاس
121.7	1545197	114.88	1466389	137.97	1767105	رأس	حيوانات حيه أخرى

المصدر : تقارير بنك السودان (لسنوات مختلفة)

2009		2008		2007		الوحدة	السلع
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية		
403.4	14913843	112.1	13037904	63.2	6049259	جرام	ذهب
42.1	35062	61.8	139426	68.5	268521	بالة	قطن
33.1	237009	60.9	32217	51.9	30875	طن متري	صمغ عربي
143.3	137659	141.8	96744	92.8	111798	طن متري	سمسم
-	-	-	-	0.8	1167	طن متري	فول سوداني
-	3240	45.9	265764	27.6	149142	طن متري	ذره
18.5	30400	15.1	30587	19.2	29045	طن متري	سكر
-	-	21.2	270572	9.6	131658	طن متري	المولاس
3.3	8966	45.5	587255	80.6	1006849	رأس	حيوانات حيه أخرى

المصدر : تقارير بنك السودان (لسنوات مختلفة)

2013		2012		2011		2010		الوحدة	السلع
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية		
1048.4		1441.7		2158		1018	26316777	جرام	ذهب
102.7		27		11.8		40.4	34095	بالة	قطن
134.8		81.8		67.1		23.8	18202	طن متري	صمغ عربي

سمسم	طن متري	224137	167.3		223.5		223.3		472.4
فول سوداني	طن متري	227	0.2		3.4		1		42.8
ذره	طن متري	432	0.2		14		18.5		77.9
سكر	طن متري	-	-				2.9		6.8
حيوانات حيه	رأس	1271	2.6		371.5		294.4		592.9

المصدر : تقارير بنك السودان (لسنوات مختلفة)

ملحق رقم (3): بيانات التوزيع الجغرافي للصادات السودانية (1992-2013):

العام / القطب	94	95	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003
الدول العربية	-	-	-	-	40.7	32.7	13.1	7.5	15.9	11.8

السعودية	32.2	81.4	18.8	18.9	24.4	18	5.1	1.4	6.1	5ز4
الامارات	-	-	-	-	-	3	2.4	-	-	-
مصر	0.75	4.3	6.7	5.6	5.2	5.5	2.3	2	3	1.9
ليبيا	4.5	1.2	0.7	-	0.5	-	-	-	-	-
سوريا	-	-	-	-	-	1.7	0.9	-	-	-
دول عريبة اخرى	9.9	7.3	11.1	9,3	10.6	9.1	5.7	8.1	6.8	0.5
الدول الاسيوية	-	-	-	-	17.7	33.2	72.3	78.2	73.7	80.9
الصين	6.1	10.2	6.8	2.8	0.2	3.6	44.1	58.9	56.7	69.3
اليابان	4.5	5.9	4	3.7	2.8	15.7	12	4.9	3.3	6.6
كوريا الجوبية	-	-	-	-	-	7.9	5.8	-	-	-
دورل اسيوية اخرى	-	6.6	10.6	7	10.4	4	16.2	13.9	4.4	2.3
الدول الاوربية	-	-	-	-	37.6	32.2	12.4	8.9	7.9	5.9
المملكة المتحدة	-	-	-	-	-	9.2	3.4	-	-	-
دول شرق اوربا	0.1	1.7	0.1	2.2	1.8	0.9	2	0.5	0.5	-
دول غرب اوربا	5.6	1.2	1	1.3	0.6	4.1	0.3	-	-	-
الولايات المتحدة الامريكية	3.4	4.4	2.2	1.5	0.4		0.1	0.2	0.1	0.1
دول اخرى	2	3.6	3.9	8.5	3.9	17.6	2.1	1.3	2.5	1.3

ملحق رقم (3): بيانات التوزيع الجغرافي للصادات السودانية (1993-2013):

العام / القطب	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدول العربية	8.3	6.2	9.5	4.1	6	13.6	13.1	18.7	61.9	23.3

السعودية	4.3	2.8	2.2	84.1	1.1	1.3	2.4	2.5	7.6	7.3
الامارات	-	-	-	2.5	4.1	9.8	11.3	15.6	52.3	15.5
مصر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سوريا	-	-	-	0.1	0.1	0.2	0.1	0.2	0.4	0.1
دول عربية اخرى	0.6	0.1	5.6	0.2	0.3	0.2	0.2	0.1	1	0.5
الدول الاسيوية	82	86.1	67.9	91.9	90.3	80.3	81.4	71.8	19.5	57.8
الصين	66.9	71	75	82	75	72.8	72.9	65.8	18.6	56.7
اليابان	10.6	12	1	8.5	9.7	2.6	3.8	3.3	0.1	0.1
كوريا الجوبية	-	-	-	0.6	0.8	0.1	-	-	-	0.1
دورل اسيوية اخرى	2.2	2.2	0.5	0.7	4.8	4.6	4.6	2.6	0.8	0.2
الدول الاوربية	4.6	3.9	12.2	0	0.4	0.1	0	0.4	2.6	2.4
المملكة المتحدة	-	-	-	0.3	0.1	0.3	0.3	0.1	0.4	0.3
دول شرق اوربا	-	-	-	0.1	-	0.1	0.1	0.1	0.6	0.4
دول غرب اوربا	-	-	-	2.1	1.6	0.9	1.1	2.6	4.3	4.1
الولايات المتحدة الامريكية	0.1	0.3	0.1	0.1	0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
دول اخرى	0.5	2.9	2.1	0.7	1.4	2.1	1	2.8	4.1	8.5

ملحق رقم (4) جدول قيم بيانات الدراسة:

Obs	EX	GDP	I	IM	XP
1992	0.1	4218.2	730.5	820.9	319.3
1993	0.1328	9484.5	1879.6	944.9	417.3
1994	0.216	1881.2	426439	1161.5	523.9
1995	0.4	4049.7	894	1184.5	555.71
1996	1.2464	10478.1	1409.1	1504.4	620.2
1997	1.5765	16137.4	2842.9	1579.7	594.2
1998	1.9945	21935.9	5751.4	1924.7	595.7

1999	2.516	27058.8	4424.5	1414.9	504.2
2000	2.5174	33662.7	3267.7	1552.7	455.9
2001	2.587	40658.6	6787.5	2300.9	322.1
2002	2.6334	47756.1	10426.4	2446.4	438.2
2003	2.6082	55733.8	9880.1	2881.9	494.5
2004	2.5826	68721.4	13069.6	4075.2	677.3
2005	2.4358	85707.1	16756.3	6756.8	636.9
2006	2.1715	98718.8	20793.5	8073.5	569.4
2007	2.0159	114017.5	22165.3	8775.5	460.7
2008	2.0913	124609.2	24296.6	9351.5	576.4
2009	2.3295	139386.5	7702	9690.9	1020.4
2010	2.3051	160646.5	25158	10044.8	1709.2
2011	2.6769	186556.3	40831.2	9235.9	2294.2
2012	3.5737	243412.9	51493.3	9230.29	3111.1
2013	4.3979	294630.2	79989.9	9918.1	3073.2

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي وجهاز الإحصاء (1992-2013)

ملحق رقم (5) نتائج SPSS :

نتائج تحليل الميزان التجاري:

Statistics

		Export	Import	Trade balance
N	Valid	19	19	19
	Missing	1	1	1

Mean	3519.6253	4025.5626	-505.2684
Std. Deviation	3847.2622	3460.87285	1057.71821
Minimum	319.30	820.90	-2416.90
Maximum	11670.50	10044.89	2319.00
Sum	66872.88	76485.69	-9600.10

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov(a)			Shapiro-Wilk		
	Statistic	**df**	**Sig.**	**Statistic**	**df**	**Sig.**
Export	.237	19	.006	.790	19	.001
Import	.261	19	.001	.785	19	.001
trade balance	.212	19	.025	.908	19	.068

a Lilliefors Significance Correction

ملحق رقم (6) نتائج E.VIEWS

1. نتائج اختبار سكون السلسلة:

أ/نتائج استقرار الصادرات:

Null Hypothesis: D(XP) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.825021	0.0107
Test critical values:	1% level		-3.857386	
	5% level		-3.040391	
	10% level		-2.660551	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 18				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(XP,2)				
Method: Least Squares				
Date: 11/18/14 Time: 11:59				
Sample (adjusted): 1996 2013				
Included observations: 18 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(XP(-1))	-0.840823	0.219822	-3.825021	0.0019
D(XP(-1),2)	0.487815	0.367626	1.326934	0.2058
D(XP(-2),2)	1.309054	0.344863	3.795864	0.0020
C	62.31522	48.26442	1.291121	0.2176
R-squared	0.605318	Mean dependent var		-3.872222
Adjusted R-squared	0.520744	S.D. dependent var		262.9189
S.E. of regression	182.0144	Akaike info criterion		13.43918
Sum squared resid	463809.3	Schwarz criterion		13.63704
Log likelihood	-116.9526	Hannan-Quinn criter.		13.46646
F-statistic	7.157212	Durbin-Watson stat		2.033879
Prob(F-statistic)	0.003791			

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية باستخدام برنامج E.Views

ب/ نتائج استقرار الواردات:

Null Hypothesis: D(IM,2) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-5.064395	0.0008
Test critical values:	1% level		-3.831511	

	5% level		-3.029970	
	10% level		-2.655194	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 19				
Residual variance (no correction)				506429.8
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				228721.1
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(IM,3)				
Method: Least Squares				
Date: 11/22/14 Time: 08:29				
Sample (adjusted): 1995 2013				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IM(-1),2)	-1.136806	0.246232	-4.616812	0.0002
C	23.86684	172.6059	0.138274	0.8916
R-squared	0.556309	Mean dependent var		31.62105
Adjusted R-squared	0.530210	S.D. dependent var		1097.640
S.E. of regression	752.3362	Akaike info criterion		16.18354
Sum squared resid	9622165.	Schwarz criterion		16.28296
Log likelihood	-151.7437	Hannan-Quinn criter.		16.20037
F-statistic	21.31495	Durbin-Watson stat		2.003617
Prob(F-statistic)	0.000246			

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية باستخدام برنامج E.Views

ج/ نتائج استقرار الاستثمار:

Null Hypothesis: I has a unit root				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-4.760064	0.0012

Test critical values:	1% level		-3.788030	
	5% level		-3.012363	
	10% level		-2.646119	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				7.88E+09
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				7.88E+09
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(I)				
Method: Least Squares				
Date: 11/18/14 Time: 11:54				
Sample (adjusted): 1993 2013				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
I(-1)	-1.090331	0.229058	-4.760064	0.0001
C	39962.78	21739.40	1.838265	0.0817
R-squared	0.543907	Mean dependent var		3774.257
Adjusted R-squared	0.519903	S.D. dependent var		134699.5
S.E. of regression	93332.03	Akaike info criterion		25.81611
Sum squared resid	1.66E+11	Schwarz criterion		25.91559
Log likelihood	-269.0691	Hannan-Quinn criter.		25.83770
F-statistic	22.65821	Durbin-Watson stat		2.015787
Prob(F-statistic)	0.000136			

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية باستخدام برنامج E.Views

د/ استقرار الناتج المحلي الاجمالي:

Null Hypothesis: GDP has a unit root				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			7.748513	1.0000
Test critical values:	1% level		-3.788030	

	5% level		-3.012363	
	10% level		-2.646119	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				44725350
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				54298958
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(GDP)				
Method: Least Squares				
Date: 11/18/14 Time: 11:53				
Sample (adjusted): 1993 2013				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.197856	0.023042	8.586888	0.0000
C	-254.7519	2245.907	-0.113429	0.9109
R-squared	0.795114	Mean dependent var		13829.14
Adjusted R-squared	0.784331	S.D. dependent var		15139.65
S.E. of regression	7030.881	Akaike info criterion		20.64440
Sum squared resid	9.39E+08	Schwarz criterion		20.74388
Log likelihood	-214.7662	Hannan-Quinn criter.		20.66599
F-statistic	73.73464	Durbin-Watson stat		1.536836
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية باستخدام برنامج E.Views

2. نتائج التكامل المشترك:

Date: 11/22/14 Time: 08:43		
Sample (adjusted): 1993 2013		
Included observations: 21 after adjustments		
Trend assumption: Linear deterministic trend		
Series: EX GDP I IM XP		
Lags interval (in first differences): No lags		

Hypothesized		Trace	5 Percent	1 Percent
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Critical Value
None **	0.948100	111.2577	68.52	76.07
At most 1 *	0.708061	49.13070	47.21	54.46
At most 2	0.528614	23.27527	29.68	35.65
At most 3	0.288266	7.481651	15.41	20.04
At most 4	0.016087	0.340578	3.76	6.65
Trace test indicates 2 cointegrating equation(s) at the 5% level				
Trace test indicates 1 cointegrating equation(s) at the 1% level				
*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية باستخدام برنامج E.Views

3. نتائج تقدير دالة سعر الصرف:

Dependent Variable: LOG(XP)				
Method: Least Squares				
Date: 11/18/14 Time: 14:16				
Sample: 1992 2013				
Included observations: 22				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

C	5.784767	0.253855	22.78771	0.0000
EX	0.370703	0.110020	3.369403	0.0030
R-squared	0.362100	Mean dependent var		6.544851
Adjusted R-squared	0.330205	S.D. dependent var		0.667225
S.E. of regression	0.546064	Akaike info criterion		1.714346
Sum squared resid	5.963710	Schwarz criterion		1.813531
Log likelihood	-16.85780	Hannan-Quinn criter.		1.737711
F-statistic	11.35288	Durbin-Watson stat		0.231262
Prob(F-statistic)	0.003049			

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	3.467180	Prob. F(2,19)	0.0520
Obs*R-squared	5.882386	Prob. Chi-Square(2)	0.0528
Scaled explained SS	3.034942	Prob. Chi-Square(2)	0.2193

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية باستخدام برنامج E.Views

4. نتائج تقدير دالة الواردات:

Dependent Variable: LOG(XP)				
Method: Least Squares				
Date: 11/18/14 Time: 14:47				
Sample: 1992 2013				
Included observations: 22				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

C	5.938684	0.168654	35.21214	0.0000
IM	0.000127	2.81E-05	4.524987	0.0002
R-squared	0.505874	Mean dependent var		6.544851
Adjusted R-squared	0.481168	S.D. dependent var		0.667225
S.E. of regression	0.480602	Akaike info criterion		1.458955
Sum squared resid	4.619571	Schwarz criterion		1.558140
Log likelihood	-14.04850	Hannan-Quinn criter.		1.482320
F-statistic	20.47551	Durbin-Watson stat		0.338872
Prob(F-statistic)	0.000206			

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	18.16586	Prob. F(1,20)	0.0004
Obs*R-squared	10.47137	Prob. Chi-Square(1)	0.0012
Scaled explained SS	7.668348	Prob. Chi-Square(1)	0.0056

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية باستخدام برنامج E.Views

5. نتائج تقدير دالة الاستثمار:

Dependent Variable: XP				
Method: Least Squares				
Date: 11/18/14 Time: 14:52				
Sample: 1992 2013				
Included observations: 22				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	876.8196	197.6764	4.435631	0.0003

I	0.000875	0.002097	0.417392	0.6808
R-squared	0.008636	Mean dependent var		907.7273
Adjusted R-squared	-0.040933	S.D. dependent var		842.6009
S.E. of regression	859.6729	Akaike info criterion		16.43749
Sum squared resid	14780751	Schwarz criterion		16.53667
Log likelihood	-178.8124	Hannan-Quinn criter.		16.46085
F-statistic	0.174216	Durbin-Watson stat		0.135561
Prob(F-statistic)	0.680838			

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.001670	Prob. F(1,20)	0.9678
Obs*R-squared	0.001837	Prob. Chi-Square(1)	0.9658
Scaled explained SS	0.002927	Prob. Chi-Square(1)	0.9569

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية باستخدام برنامج E.Views

6. نتائج تقدير دالة المحلي الاجمالي:

Dependent Variable: LOG(XP)				
Method: Least Squares				
Date: 11/18/14 Time: 14:50				
Sample: 1992 2013				
Included observations: 22				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.960622	0.098215	60.68943	0.0000

GDP	7.18E-06	8.61E-07	8.342975	0.0000
R-squared	0.776799	Mean dependent var		6.544851
Adjusted R-squared	0.765639	S.D. dependent var		0.667225
S.E. of regression	0.323009	Akaike info criterion		0.664238
Sum squared resid	2.086703	Schwarz criterion		0.763424
Log likelihood	-5.306617	Hannan-Quinn criter.		0.687603
F-statistic	69.60524	Durbin-Watson stat		0.576851
Prob(F-statistic)	0.000000			

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.000448	Prob. F(1,20)	0.9833
Obs*R-squared	0.000493	Prob. Chi-Square(1)	0.9823
Scaled explained SS	0.000233	Prob. Chi-Square(1)	0.9878

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية باستخدام برنامج E.Views

7. نتائج تقدير الدالة الكلية:

Dependent Variable: XP				
Method: Least Squares				
Date: 11/22/14 Time: 08:26				
Sample: 1992 2013				
Included observations: 22				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	651.6190	163.4145	3.987523	0.0010
EX	-191.4472	86.91831	-2.202611	0.0417

IM	-0.176676	0.034794	-5.077822	0.0001
I	0.000161	0.000677	0.237571	0.8151
GDP	0.018259	0.001981	9.216187	0.0000
R-squared	0.924444	Mean dependent var		907.7273
Adjusted R-squared	0.906666	S.D. dependent var		842.6009
S.E. of regression	257.4193	Akaike info criterion		14.13601
Sum squared resid	1126500.	Schwarz criterion		14.38397
Log likelihood	-150.4961	Hannan-Quinn criter.		14.19442
F-statistic	51.99980	Durbin-Watson stat		0.882987
Prob(F-statistic)	0.000000			

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	4.304791	Prob. F(14,7)	0.0298
Obs*R-squared	19.71062	Prob. Chi-Square(14)	0.1395
Scaled explained SS	5.026813	Prob. Chi-Square(14)	0.9854

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية باستخدام برنامج E.Views

8. نتائج الدالة الكلية المصححة:

Dependent Variable: XP*XP				
Method: Least Squares				
Date: 11/22/14 Time: 08:26				
Sample: 1992 2013				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	1235986	590372.8	2.093569	0.0026

EX	-773238.1	309182.2	-2.500914	0.0236
IM	-.7734974	118.0837	-6.550415	0.0000
GDP	86.45889	6.446708	10.61920	0.0000
R-squared	0.95896	Mean dependent var		-2.500914
Adjusted R-squared	0.948744	S.D. dependent var		2915482
S.E. of regression	660056	Akaike info criterion		29.84229
Sum squared resid	6.79	Schwarz criterion		30.09099
Log likelihood	-308.344	Hannan-Quinn criter.		29.89627
F-statistic	93.5504	Durbin-Watson stat		1.800006
Prob(F-statistic)	0.000000			

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	18.96082	Prob. F(14,7)	0.0008
Obs*R-squared	20.53583	Prob. Chi-Square(14)	0.1141
Scaled explained SS	18.43108	Prob. Chi-Square(14)	0.18784

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية برنامج E.Views

9. نتائج إختبار التنبؤ:

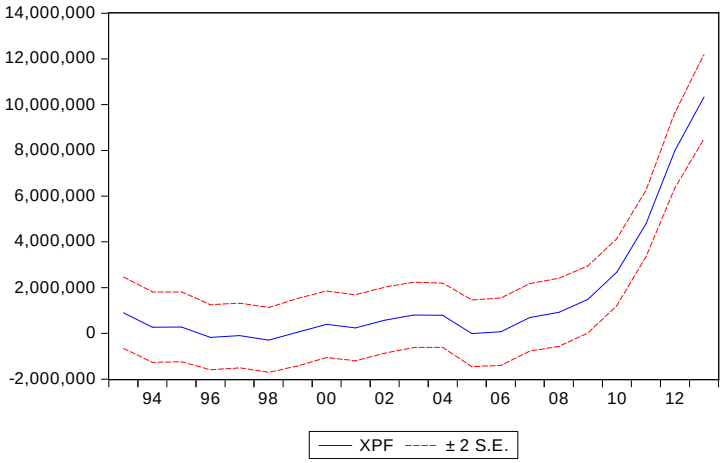

Forecast: XPF
Actual: XP*XP
Forecast sample: 1992 2013
Adjusted sample: 1993 2013
Included observations: 21

Root Mean Squared Error	578995.8
Mean Absolute Error	461079.6
Mean Abs. Percent Error	112.3200
Theil Inequality Coefficient	0.090595
Bias Proportion	0.000375
Variance Proportion	0.040122
Covariance Proportion	0.959503